



الأمم المتحدة

تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة
للتدريب والبحث

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والخمسون

الملحق رقم ١٤ (A/57/14)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والخمسون
الملحق رقم ١٤ (A/57/14)

تقرير المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	٢٣-١	١
تقرير عن الأنشطة	١٥٦-٢٤	٧
أولا - برنامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية	٧٦-٢٤	٧
ألف - التدريب والزمالات في مجال الدبلوماسية	٤٢-٢٤	٧
باء - صنع السلام والدبلوماسية الوقائية	٥٢-٤٣	١٠
جيم - برنامج التدريب على تطبيق القانون البيئي	٦٣-٥٣	١٢
دال - سياسة الهجرة الدولية	٧٢-٦٤	١٥
هاء - برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام	٧٦-٧٣	١٧
ثانيا - أنشطة مكتب نيويورك	٨٥-٧٧	١٩
ثالثا - برامج التدريب وبناء القدرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية	١٥٦-٨٦	٢١
ألف - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات	١٠٤-٨٦	٢١
باء - برنامج تغير المناخ	١١٠-١٠٥	٢٥
جيم - مركز التدريب الدولي للجهات الفاعلة المحلية: برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة	١٢٣-١١١	٢٧
دال - برامج التدريب في مجال المعلومات والاتصالات	١٤٤-١٢٤	٣٠
هاء - البرنامج التدريبي في الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفييت نام	١٤٨-١٤٥	٣٤
واو - العلاقات الاقتصادية الخارجية	١٥٦-١٤٩	٣٦

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير عن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهو يتبع الشكل الذي يقدم به التقرير منذ بضع سنوات المؤلف من وصف وقائعي قصير للبرامج الجارية، تتبعه قائمة مسلسلية زمنيا بأنشطة التدريب وإحصاءات المشاركة لكل بلد وكل إقليم.

٢ - وتعرض عناصر التقرير في ثلاثة فصول رئيسية هي:

أولا - برامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية؛

ثانيا - أنشطة مكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نيويورك؛

ثالثا - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على شبكة الإنترنت في الموقع المعنون: www.unitar.org الذي جرى استكماله مؤخرا.

٤ - وتم تنفيذ التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة على مدى العقد الأخير تنفيذا كاملا، وخاصة ضرورة تركيز برامج المعهد على مجالات يتم فيها تحديد الاحتياجات ذات الأولوية؛ وتعزيز التعاون مع مؤسسات التدريب داخل الأمم المتحدة وخارجها؛ وممارسة الإدارة المالية والإدارية الصارمة للاحتفاظ بميزانية متوازنة. وبالمثل، تم تدريجيا تنفيذ توصيات الهيئات المسؤولة في الأمم المتحدة (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية).

٥ - وفيما يتعلق بتصميم البرامج والاضطلاع بها، تضمنت استنتاجات وتوصيات الدورة الماضية لمجلس أمناء

المعهد (٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢) إبداء مبالغ التقدير لعروض البرنامج، والتماس إجراء مناقشات متعمقة بشأنها. كما أثار الأمناء بعض المسائل والتعليقات الشاملة لعدة قطاعات ومنها ما يلي:

- أهمية الدور الذي يقوم به المعهد بوصفه جهة داخلية محايدة لتقييم برامج الأمم المتحدة وأنشطتها
- أهمية تقديم التدريب الذي يجري التركيز فيه على البلدان النامية والتميز بين تنوع الاحتياجات والوسائل داخل البلدان النامية ذاتها
- تنوع خلفيات الأمناء أنفسهم وخبراتهم الفنية، وأهمية هذا التنوع لتطوير خطط المعهد في المستقبل
- ضرورة أن يطور المعهد الشراكات ووجوه التعاون مع المؤسسات المالية الدولية في مجال البرامج المعنية بالمسائل المتصلة بالتجارة
- إمكانية توسيع نطاق البرامج عن طريق التعلم الإلكتروني، كما تجلّى في نجاح برنامج الديون وتنظيم الشؤون المالية، وضرورة أن تحذو برامج المعهد الأخرى هذا المسار
- ارتفاع عدد الطلبات للتدريب "المعد حسب الطلب"، خاصة على برامج إدارة الشؤون الدولية، وصعوبة تلبية جميع الاحتياجات.

الاتجاهات الجديدة

٦ - استمرت دون انقطاع برامج التدريب التي توجه لموظفي الخدمة المدنية بمختلف الوزارات في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى مختلف مستويات الوظائف والمسؤوليات. وتعدّ الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية الموجهة للدبلوماسيين، في معظمها، في مقار المنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي. أما البرامج التي تتناول

الشركاء في البلدان النامية بإدماج تلك الوحدات في برامجهم واستخدامهم لها. ويوفر محفل التعلم الإلكتروني الأدوات التكنولوجية للمشاركين في المعهد للاطلاع على محتوى الدورات الدراسية والوصول إلى الخبراء على نحو يلبي الاحتياجات المحددة للجمهور المستهدف. ويشدد المعهد بصورة خاصة على التعاون مع معاهد التدريب الإقليمية والوطنية من البلدان النامية. وثمة مزايا عديدة مسلم بها للتعلم الإلكتروني هي:

- تقديم وحدات تدريب مستكملة وهامة لجمهوره بتكلفة منخفضة
- تخفيض تكلفة المشترك
- ضمان التفاعل والطابع الشخصي وهيكل المحتوى والالتزام
- تمكين فرادى المشتركين، عن طريق إتاحة إمكانية وصولهم بمرونة وسهولة إلى المعلومات والمواد والشبكات ومجتمع المستخدمين
- زيادة وضوح برامج تدريب المعهد وإمكانية الوصول إليهن
- إحداث تخفيض كبير في التكاليف المرتبطة بإدارة الدورات الدراسية في المعهد
- توفير محتوى قابل لإعادة الاستخدام لأنشطة التدريب التي يضطلع بها المعهد في المستقبل.

بناء القدرات

١١ - أبدى المعهد في السنوات الأخيرة اهتماما عميقا بموضوع بناء القدرات. وتدل الاستنتاجات المستمدة من هذا الاهتمام على أن تعزيز المؤسسات هو الهدف النهائي للتدريب. وأنه يتضمن أيضا اتخاذ إجراءات شاملة ودائمة. إن مضاعفة وتنويع أنشطة التدريب مسألة ضرورية. ومن

التنمية الاقتصادية والاجتماعية فينظم أغلبها في الميدان. ويضطلع بأكثر من ثلثي الأنشطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنظيم ٢٢٣ برنامجا وحلقة عمل وحلقة دراسية، استفاد منها أكثر من ١١ ٤٠٠ مشترك في أنحاء القارات الخمس.

٨ - وفي السنوات الأخيرة، وضع المعهد منهجيات لتصميم وبدء تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات. وتشمل هذه المنهجيات كامل العملية، ابتداء من تحديد الاحتياجات إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، بما في ذلك مختلف الوثائق التي تؤكد جوانب الأهمية والجودة والسلامة المالية التي يقدمها المانحون والمستفيدون، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة، مجلس أمناء المعهد.

٩ - وتجدر الإشارة إلى أربعة على الأقل من آخر الاتجاهات في أنشطة المعهد، وهي: تطوير التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني، والتشديد على بناء أو تعزيز القدرات، والبحث في المنهجيات الابتكارية، وزيادة المشاركة في المشاريع الحكومية الدولية.

التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني

١٠ - عقد المعهد طوال السنوات القليلة الماضية، دورات تدريبية بالمراسلة عن عمليات حفظ السلام والقانون البيئي الدولي. وتحظى هذه البرامج بنجاح متزايد. وبعد أن أجرى المعهد أبحاث وتجارب نظرية وعملية شاملة، يستعد الآن لبدء أنشطته للتعلم الإلكتروني. ومن المتوقع أن يوسع التعلم الإلكتروني القاعدة التقليدية للمشاركين، وأن يقدم وحدات دروس مستكملة وهامة "في كل وقت وفي كل مكان" عن طريق شبكة الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة، وأن يؤدي ذلك إلى أثر مضاعف عن طريق قيام

المعلومات ذات الصلة والتحليل اللازم لتحديد الأولويات ووضع خطط عمل في مجال معين. وقد بدأت برامج الدراسات الوطنية حتى الآن في مجالات تصريف الملوثات الكيميائية، وتغير المناخ، والتصحر، ونظم المعلومات البيئية، والديون وإدارة الشؤون المالية. ومؤخرا، طلب مرفق البيئة العالمية إلى المعهد أن يساعده في إعداد دليل لدعم البلدان في إجراء تقييمات ذاتية للاحتياجات من القدرات فيما يتعلق باتفاقيات ريو (التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر). وعلى نفس النمط، أبرمت أمانة اتفاقية آرهوس، التي جرى التفاوض عليها برعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، اتفاقا مع المعهد لمساعدة بلدانها على إعداد لحة وطنية تتعلق بتنفيذ اتفاقية آرهوس.

١٤ - ويعترف على نطاق واسع بأن التقييم يمثل أداة لقياس الفعالية ويساعد في تحديد الطرق الكفيلة بزيادتها. ويقيم العديد من الأنشطة والبرامج والمشاريع على أساس مخصص الغرض، بصورة روتينية، أو بناء على طلب أحد أصحاب المصالح. وفي معظم الحالات، تشمل هذه التقييمات نظراء من الموظفين والمنظمات في البلدان النامية ترتبط بأنشطة وبرامج ومشاريع يجري تقييمها. والتقييم أداة لا تصل أحيانا إلى المستوى المتوقع منها أو الجهد المبذول فيها أو التكلفة التي تتطلبها. وفي العديد من الحالات، تظل النتائج والتوصيات تشكل جزءا من تقرير التقييم ولا تجد طريقها أبدا إلى ثقافة ومقررات وإجراءات الأنشطة والبرامج والمشاريع المعنية. وينبغي ألا تلي التقييمات فحسب مطلبا مؤسسيا أو برنامجيا، بل ينبغي أيضا أن تمكن من استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تتبع بالفعل، وأن تساعد في إجراء التقييم الموثوق به للأثر، أي، وفي إنجاز، إلى زيادة الفعالية. وتعتبر القدرة على تقديم خدمات التقييم امتدادا طبيعيا للبحث والتدريب، وتبادل المعلومات، ومهام الربط الشبكي. وتستفيد جميع جوانب التقييم من وجود

الحيوي أن تجري السلطات المختصة داخل البلدان المستفيدة والسلطات المحلية ومختلف المجتمعات الرائدة تقييما صحيحا للهيكل المؤسسية الأساسية اللازمة لضمان الإدارة السليمة للمسائل الحاسمة. وينبغي أيضا إشراك وكالات التنمية إلى أبعد مدى ممكن، بما في ذلك في تخطيط الاستراتيجية. ويزيد عدد برامج بناء القدرات المتوسطة الأجل التي تصمم لنخبة من البلدان في الأقاليم النامية. ومثل هذه الإجراءات تتجاوز النهج التقليدي للمساعدة التقنية أو التعاون التقني، فبدلا من تركيزها على مفهوم بناء القدرات البشرية والمؤسسية تعمل على زيادة القدرة على الإدارة والحكم.

منهجيات التدريب

١٢ - أصبح البحث في مجال التدريب والبحث لأغراض توفير التدريب، نشاطا دائما ومتزايدا من أنشطة المعهد الآن، بما في ذلك تقييم احتياجات التدريب، والاضطلاع بالتقييمات واستخدام نتائجها وتبادل المعارف.

١٣ - وفي مجال بناء القدرات، الذي يشمل عددا أكبر من أصحاب المصالح الوطنية والدولية، يجب التشديد بصورة خاصة على تقييم الاحتياجات، ولا سيما تقييم الاحتياجات الذاتية. وواقع الأمر أن التدخلات الرامية إلى تطوير القدرات تظل على الأرجح غير فعالة ما لم يسبقها حصر وتحليل للأوضاع وتحديد منهجي للمسائل الرئيسية والأولويات والاحتياجات من القدرات. ومن أجل تناول هذه المسائل، طور المعهد، مع عدة منظمات دولية شريكة، أدوات ومنهجيات لمساعدة البلدان على إجراء تقييم ذاتي للاحتياجات من القدرات في عدد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجيه المعهد ودعمه التقني، تعد البلدان الشريكة "دراسات وطنية" تشكل وثائق مرجعية وطنية رئيسية يجري تجميعها عن طريق التعاون فيما بين العديد من القطاعات وأصحاب المصالح، وتشمل جميع

ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥. وتظل مساهمة المعهد مركزة على الجوانب والمسائل التي اكتسب فيها الخبرة على امتداد العقد الأخير.

١٧ - وكانت مساهمة المعهد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جد محددة وملموسة. وكان سياق وأساليب عمل المؤتمر متلائمين مع النهج المرن الذي يتبعه المعهد في أعماله وسعيه الدائم إلى التعاون. وبالاشتراك مع عدد من الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة، أعد المعهد إعلان مبادرات الشراكة الثلاث التالية:

- بناء القدرات والتدريب على الصعيد المحلي في مجال التحضر المستدام: شراكة بين القطاعين العام والخاص
- شراكة من أجل بناء القدرات لتنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية
- مبادرة بناء القدرات في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع نظام المعلومات البيئية في أفريقيا على الشبكة العالمية.

١٨ - والمعهد عضو في اللجنة التنظيمية الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وهو يضطلع بعدد كبير من برامج التدريب وبناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وقد طُلب إلى المعهد أن يصمم وينفذ برنامجا خاصا لدعم أقل البلدان نموا. ويعمل المعهد حاليا بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من أجل إقامة منتدى يمكن أقل البلدان نموا من إجراء تقييم أفضل لتحديات مؤتمر القمة العالمي. وسيتيح البرنامج لهذه البلدان التعبير عن شواغلها المتعلقة بمجتمع

علاقة متفاعلة مع برامج وأنشطة المعهد الحالية، ومن الخبرة الكبيرة المتاحة له ومن قاعدة موارده للتدريب والبحث والإدارة في العديد من المجالات ذات الأولوية التي تحظى باهتمام الأمم المتحدة. ويواصل المعهد البحث النظري في البدائل واتخاذ إجراءات عملية في هذا الميدان.

١٥ - وقد تطرق آخر وأحدث بحث أجراه المعهد بشأن التدريب إلى أساس المعارف المستمدة من تطبيق الإجراءات، ومشاطرة هذه المعارف. وسيدخل المعهد في شراكات جديدة مع القطاع الخاص في مجال إيجاد المعارف وتشاطرها. وقد أصبح مفهوما الآن أن هذا النهج ليس مجرد خيار استراتيجي بديل وإنما مفتاح للبقاء التنظيمي. ويلزم أن تستفيد المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني من هذه الخبرة الفنية. ومع انتقال البلدان إلى تنفيذ مختلف مبادرات التنمية، تبرز حاجتها للمزيد من إمكانيات حصولها على الدراية الفنية. بيد أن هذه الدراية الفنية لا تتاح حتى الآن بسهولة أو على نطاق واسع، حيث أن هناك عجزا شديدا في المعارف من الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ نشاط إنمائي على نطاق واسع. ويعتبر تعزيز قدرة المنفذين على التعلم من العمل، وإنشاء مصارف المعرفة الخاصة بهم، وتشاطر الدروس المستفادة هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الناجحة على نطاق عالمي.

المشاركة الفعلية في الاجتماعات الحكومية الدولية

١٦ - كثيرا ما تدعو الأمم المتحدة المعهد لكي يشترك عن كُتب وبحضور أشد في الأحداث الحكومية الدولية، بعد أن استعاد مصداقيته وثبتت أهمية برامجه للبحث والتدريب. وفي الفترة التي يشملها التقرير، طلب إلى المعهد المشاركة في الأعمال التحضيرية لحدثين كبيرين هما: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المنعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

جنسيتهم أو رتبته أو وظيفتهم. وأن ذلك يمثل مساهمة فعلية لصالح الدول الأعضاء والمنظمة على حد السواء. وبالمقابل، يدعو مجلس الأمناء المنظمة إلى إعفاء المعهد من التكاليف ومعاملته كباقي المعاهد المشابهة داخل الأمم المتحدة. ورغم أن اللجنة الثانية تناقش هذه المسألة كل عام، إلا أنها لم تحسمها بعد.

٢٢ - وتعلق المسألة الثانية باستمرار انخفاض مستوى التبرعات للصندوق العام للمعهد، في حين تتزايد معدلات المشاركة في برامج التدريب المجانية. وتشمل هذه الزيادة أيضا المشاركين من البلدان الصناعية التي لم تستأنف بعد دفع تبرعاتها. وقد اعترفت الجمعية العامة بهذا التناقض. وحسبما ذهب إليه مجلس مراجعي الحسابات فإن مشاركة موظفي الخدمة المدنية من البلدان الصناعية ازدادت زيادة كبيرة حيث وصل عددهم حاليا إلى ثلث مجموع عدد المشاركين، في حين لم تزد التبرعات المالية المقدمة من تلك البلدان.

٢٣ - وفي الدورة الأخيرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢، ناقش مجلس الأمناء بصورة مستفيضة أفضل التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة التناقض بين انخفاض المساهمات المقدمة إلى الصندوق العام للمعهد وزيادة المشاركة في برامجه. وقد أوصى المجلس بما يلي:

(أ) ينبغي على المعهد ألا يقلص برامجه الحالية أو يرفض مشاركة مواطنين من البلدان غير المساهمة في برامجه، لأن هذين الإجراءين قد يفضيان إلى نتيجة عكسية. وينبغي على المعهد مع ذلك أن يجعل البلدان المشاركة ملمة تمام الإلمام بالتكاليف المتعلقة بهذه الأنشطة والوضع المالي العام للمعهد؛

(ب) ينبغي على المعهد أن يواصل جهوده لجمع الأموال، لأن هذه المبادرات تستغرق عدة سنوات قبل أن تعطي نتيجة. وفي نفس الوقت، وبمساعدة المجلس، ينبغي على الصندوق أن يحدد الموظفين المعنيين وكبار المسؤولين

المعلومات الناشئ، والمصاعب الخاصة التي تواجهها على الصعيد التكنولوجي، والاقتصادي، والاجتماعي والقانوني. وستجني البلدان النامية عامة، وأقل البلدان نموا خاصة، أكبر فائدة ممكنة من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، إن أمكنها التعبير عن اهتماماتها خلال المرحلة التحضيرية، وإن هي شاركت مشاركة فعالة في استنتاجات وتوصيات مؤتمر القمة نفسه. ووجه كل من حكومة مالي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، دعوة إلى المعهد للمساهمة في المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي لمؤتمر القمة العالمي، الذي انعقد في باماكو في أيار/مايو ٢٠٠٢.

١٩ - وتمثل المشاركة في الأحداث الدولية، التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، جانب جديد من جوانب أنشطة المعهد، وينبغي أن تتواصل هذه الأنشطة وأن تتزايد مع الزمن ولا سيما في المجالات التي ثبتت فيها خبرات المعهد في التدريب وبناء القدرات.

الضعف المالي

٢٠ - الوضع المالي للمعهد مستقر لكنه ليس محصنا من المخاطر. ويمنع هذا الوضع المعهد من الاستجابة إلى طلبات المساعدة العديدة التي تقدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والمسألتان الرئيسيتان اللتان يواجههما المعهد في هذا المجال هما تكاليف الإيجار والصيانة لأماكن عمل المعهد في نيويورك وجنيف، وانخفاض مستوى التبرعات للصندوق العام.

٢١ - ولأكثر من عقد، يقترح مجلس أمناء المعهد أن تكون المكاتب التي تضعها الأمم المتحدة تحت تصرفه معفية من تكاليف الإيجار والصيانة. والأساس المنطقي الذي يركز عليه هذا الاقتراح هو أن المعهد يقدم برامج تدريبية مجانا للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة بغض النظر عن

الحكوميين المكلفين بتخصيص الأموال، وأن يسعى إلى إطلاعهم بصورة أفضل على أداء المعهد وأنشطته.

ويرى المجلس أن ثمة مصادر ممكنة للتمويل لم يجز استكشافها بعد، وأن نوعية ومصادقية برامج وإدارة المعهد "سبب وجيه" يمكن عرضه على الحكومات. وقرر، بالتالي، إنشاء لجنة، تتألف في أول الأمر من ستة من أعضاء المجلس من أجل مساعدة المدير التنفيذي في أعمال جمع الأموال.

تقرير عن الأنشطة

أولا - برنامج التدريب في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية

ألف - التدريب والزمالات في مجال الدبلوماسية

مقدمة

٢٤ - يواجه كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مهام جديدة في ميدان التعاون الدولي. ومن الضروري، بالتالي، تزويدها بمعلومات أساسية صحيحة عن مختلف جوانب الدبلوماسية في الإطار المتعدد الأطراف. ويسهل التدريب المناسب في هذا الميدان اقتحام بيئة العمل المتعددة الأطراف؛ ويمكن هذه البلدان أيضا من المشاركة بمزيد من الفعالية في المحافل الدولية وتعزيز قدراتها الداخلية في مجال التنمية.

الأنشطة الرئيسية

٢٥ - يجري حاليا تصميم وإنجاز أنشطة التدريب لبرنامج المعهد المتعلق بإدارة الشؤون الدولية في المجالات الموضحة فيما يلي:

توفير التدريب للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي

٢٦ - وضعت هذه البرامج التدريبية في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل أعضاء البعثات الدائمة المعتمدين لدى الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، وتقدم هذه الدروس كقاعدة بدون مقابل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢٧ - وتركز الدورات التدريبية على جوانب عامة وجوانب محددة وجوانب عملية في المجال الدبلوماسي تساعد الدبلوماسيين في إنجاز مهامهم المهنية في الإطار المتعدد

الأطراف. وتُنظم حلقات العمل والحلقات الدراسية وجلسات الإحاطة بالمعلومات في شكل تدريب لأغراض التوعية والتوجيه والتدريب على المهارات العملية. وتشمل المواضيع لمحّة عامة عن منظومة الأمم المتحدة؛ وطريقة تسيير أعمال أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية؛ وصياغة القرارات؛ ومهارات التفاوض الأساسية والمتطورة؛ ودبلوماسية المؤتمرات؛ والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية؛ وهيكل وثائق الأمم المتحدة وكيفية استرجاعها؛ ونظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة؛ والامتيازات الدبلوماسية؛ وإلقاء البيانات في الاجتماعات العامة؛ ورئاسة الجلسات؛ وتقديم العروض بفعالية.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نُفذ ٢٧ نشاطا تدريبيا في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، منها ١٩ في جنيف، و ٥ في فيينا، و ٣ في نيروبي. وفي المجموع، شارك ٦٥٨ دبلوماسيا في هذه الأنشطة التدريبية. ويرد في الفصل الثاني أدناه تقرير منفصل عن الدورات التدريبية المضطلع بها في نيويورك.

التدريب المعد حسب الطلب

٢٩ - تستهدف برامج المعهد التدريبية المعدة حسب الطلب المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمتدربين الدبلوماسيين، والموظفين المدنيين المعيّنين بمختلف جوانب الشؤون الدولية، والأكاديميين، وموظفي المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - ويتعلم المشاركون في هذه الأنشطة كيفية التصرف بشكل أكثر فعالية في الإطار المتعدد الأطراف لصالح بلدانهم أو منظماتهم. وعن طريق هذه الأنشطة يعزز المعهد القدرات المحلية الإنمائية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٣١ - وتحدد البلدان احتياجاتها وأولوياتها التدريبية، في إطار الأنشطة التي تعد حسب الطلب، وتُعلم المعهد بها.

- ١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، طهران
حلقة دراسية عن المحاكم الدولية للممارسين من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز
- ٢-٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، باكو
حلقة دراسية مشتركة بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية المستدامة
- ١٧-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ليلونغو
حلقة عمل مشتركة بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رئاسة الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف والمشاركة والتفاوض فيها
- ٢٤-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
مشروع تسخير الألعاب الرياضية لأغراض التنمية: وحدة دروس التدريب ١: منظومة الأمم المتحدة
- ٧-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ياوندي
برنامج تدريبي إقليمي مشترك بين المعهد والأمم المتحدة في مجال القانون الدولي للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية
- ٢٠ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بانجول
تدريب على الممارسة الدبلوماسية: وحدة دروس التدريب (أنجز التدريب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأكاديمية التدريب الدبلوماسي في غامبيا)
- ٢٢-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طهران
حلقة عمل عن دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف

ويضع المعهد بعد ذلك تقديرات الميزانية للنشاط التدريبي لكل بلد والتي يمكن أن تُستخدم كأساس تستند إليه الوكالة أو الإدارة أو المؤسسة مقدمة الطلب للحصول على التمويل. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تنظم أنشطة التدريب في سياق دون إقليمي تتقاسم فيه البلدان/الوكالات المشاركة تكاليف التدريب وتمول أنشطة التدريب المعد حسب الطلب التي يضطلع بها المعهد من مصادر خارجة عن الميزانية: أي أنه يتعين الحصول على التمويل من خارج الميزانية العادية للمعهد.

٣٢ - وبعد أن يتم تأمين التمويل لنشاط معين، يضع المعهد منهاجا دراسيا على أساس مخصص، ويختار المدربين ويعالج كل جوانب البرنامج المتعلقة بالإدارة والإمدادات. وأخيرا يتولى إنجاز التدريب ويوفر لكل المتدربين مواد المعلومات الأساسية ويقيم مدى نجاح مشروع التدريب.

٣٣ - وتشمل برامج التدريب المعد حسب الطلب داخل المعهد طائفة عريضة من المواضيع. ويجرى حاليا وضع وحدات دروس جديدة وإضافتها للمقررات الدراسية تبعا لتطور الاحتياجات وطبيعة الطلبات الواردة. وتقدم الدروس في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وإدارة الشؤون الدولية، والقانون الدولي العام، والمهارات الاتصالية، وتكنولوجيات المعلومات الجديدة.

٣٤ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت أنشطة التدريب المعدة حسب الطلب التالية، بمشاركة ٢٤٥ متدربا:

• ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، طوكيو

دورة دراسية مشتركة بين المعهد ومؤسسة الدراسات المتقدمة في مجال التنمية الدولية حول موضوع المنظمات الدولية: وحدة لدروس التدريب على المهارات التفاوضية لمدة ثلاثة أيام

برامج الزمالات

الدبلوماسي المتعدد الأطراف، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتصلة بالأمن البشري. وهذه الزمالات مخصصة للمتدربين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجوز للدبلوماسيين المهتمين من البلدان الصناعية الاشتراك في البرنامج أيضا، لكن بعد دفع رسوم الدورة الدراسية. ويغطي البرنامج منظومة الأمم المتحدة، ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة، وأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، والدبلوماسية الوقائية، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وتسوية المنازعات، والوساطة، ونزع السلاح، والمساعدة الإنسانية، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، والقانون البيئي، والمحاكم الدولية، وإلقاء البيانات في الاجتماعات العامة، ورئاسة الجلسات.

٣٨ - ويوفر البرنامج التدريب باللغة الانكليزية فقط.

برنامج الزمالات في مجال الخدمة المدنية الدولية (ياندي، باريس، جنيف)

٣٩ - تفتح أبواب برنامج الزمالات في مجال الخدمة المدنية الدولية، الذي يستغرق سبعة أشهر، أمام المتدربين من القطاعين العام والخاص بالبلدان النامية الناطقة بالفرنسية. وهو ينظم بدعم من الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية وبالتعاون مع معهد الكاميرون للعلاقات الدولية والمعهد الدولي للإدارة العامة الذي يتخذ باريس مقرا له.

٤٠ - ويشتمل البرنامج على دروس تمتد أربعة أشهر يعقبها تدريب عملي لمدة ثلاثة أشهر يقدم في منظمة أو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ويغطي مجالات الخدمة المدنية الدولية، والإدارة العامة الدولية، والمنظمات الدولية، والقانون الدولي، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وأساليب التفاوض، وصياغة التقارير، وإلقاء البيانات في الاجتماعات

٣٥ - تزود برامج زمالات المعهد المهنيين المبتدئين ومهنيين المستوى الأوسط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمعارف الفنية عن مواضيع القانون الدولي العام، وإدارة الشؤون الدولية، والخدمة المدنية الدولية. وكقاعدة، تستغرق الدورات التدريبية التي تعطي في إطار برامج الزمالات وقتا أطول من برامج التدريب المذكورة آنفا، حيث تدوم ثلاثة أسابيع أو ستة أسابيع أو سبعة أشهر. وهي برامج سنوية متكررة تقوم المشاركة فيها على أساس عملية اختيار تنافسية.

برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي (لاهاي، هولندا)
٣٦ - وُضع هذا البرنامج التدريبي، المشترك بين المعهد والأمم المتحدة للمحامين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في دراسة القانون الدولي وتدريبه والتعريف به وزيادة تفهمه. ويتوافر عدد محدود من الأماكن للمحامين من البلدان الأخرى على أساس تغطية التكاليف. ويشمل البرنامج مجالات منها القانون الجنائي الدولي، وقانون المعاهدات، وقانون البحار، والقانون البيئي، والقانون الإنساني، وقانون اللاجئين، وحقوق الإنسان، والقانون التجاري تسوية المنازعات التجارية، وحل النزاعات، والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية، وقانون المجاري المائية الدولية. ويجرى هذا التدريب باللغتين الانكليزية والفرنسية.

برنامج زمالات المعهد في مجال إدارة الشؤون الدولية: بناء القدرات المتعلقة بالأمن البشري (جنيف)

٣٧ - يعرف برنامج التدريب في مجال بناء القدرات المتعلقة بالأمن البشري، ومدته ثلاثة أسابيع، الدبلوماسيين المبتدئين والدبلوماسيين في المستوى الأوسط على محيط العمل

وكبار الموظفين في الأمانة العامة يتسنى لهم فيها تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتشجيع الحوار؛ (هـ) وضع برنامج إحاطة أكثر انتظاما استنادا إلى توصيات ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين. وسوف يشكل كتيّب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وتسجيلات أقراص الفيديو الرقمية وأشرطة الفيديو المرفقة به جزءا من برنامج الإحاطة الجديد لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين. ويجري الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع كبار الموظفين في إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٤ - وجرى أول حلقة دراسية لممثلي الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثيه الخاصين الحاليين في مون بيران في سويسرا في آذار/مارس ٢٠٠١. وسوف تعقد الدورة الثانية في المكان نفسه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وتمت الجولة الأولى من المقابلات المعمقة مع الممثلين الخاصين، ويجري حاليا إنجاز مسودة كتيّب استنادا إلى تلك المقابلات، وسوف تكون جاهزة للحلقة الدراسية التي ستعقد في عام ٢٠٠٢. وجرى أيضا تسجيل مقابلات على أشرطة فيديو مع عدد من ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين وكبار الموظفين في الأمانة العامة، وسوف تتاح عينة من تسجيلات هذا الاجتماع.

٤٥ - وتقوم هذا البرنامج وزارة الخارجية والتجارة الدولية بكندا، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

برنامج الزمالات المشترك بين المعهد وأكاديمية السلام الدولية في مجال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية

٤٦ - يوفر هذا البرنامج السنوي، الذي دخل الآن سنته العاشرة، تدريباً متقدماً في مجال تحليل الصراعات والتفاوض والوساطة لموظفي المستويين الأعلى والمتوسط في الأمم

العامة، والتكنولوجيات الجديدة في مجال الحاسوب والاتصالات. ويجري التدريب باللغة الفرنسية.

٤١ - واستفاد من التدريب خلال الفترة المستعرضة ١٠١ زميل في إطار برامج الزمالات التي يوفرها المعهد في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

الخدمات الاستشارية

٤٢ - يقدم برنامج التدريب الذي يوفره المعهد في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإدارة الشؤون الدولية للمساعدة أيضا في وضع مناهج تدريبية للمعاهد الدبلوماسية في الدول الأعضاء. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات الاستشارية وضع مناهج تدريبية مكتملة، وتنظيم الأنشطة التدريبية وتقييمها، وتنفيذ جولات دراسية إلى المواقع التابعة لمقر الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة في تأسيس مكاتب دبلوماسية أو وحدات جديدة لتكنولوجيا المعلومات.

باء - صنع السلام والدبلوماسية الوقائية
برنامج إحاطة واستجواب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين والشخصين

٤٣ - أعد برنامج إحاطة واستجواب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين والشخصين لحفظ ما يكتسبونه من دروس وخبرات قيمة ونقلها إلى الآخرين وضمان استخدام هذه الدروس في تحسين عمليات الأمم المتحدة للسلام وتعزيز أركانها. ويتضمن البرنامج خمسة عناصر هي: (أ) استجواب ممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين الحاليين والسابقين من خلال مقابلات معمقة؛ (ب) إعداد كتيّب لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين، يضم خلاصة حسنة التنظيم للدروس والتوصيات المنبثقة عن هذه المقابلات؛ (ج) إعداد مجموعة من التسجيلات على أقراص الفيديو الرقمية وأشرطة الفيديو للمقابلات تُرفق بالكتيب؛ (د) عقد حلقة دراسية سنوية لممثلي الأمين العام ومبعوثيه الخاصين

داكار، وعقد البرنامج الثاني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في أديس أبابا ويعتزم عقد برنامج تدريبي ثالث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد حازت هذه البرامج تمويلًا من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

البرنامج التدريبي دون الإقليمي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في الجنوب الأفريقي، المشترك بين المعهد والمركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام

٤٨ - أنشئ البرنامج التدريبي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في الجنوب الأفريقي، المشترك بين المعهد والمركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام، من أجل توفير التدريب المتقدم في مجال تحليل الصراعات ومنع نشوبها وتسويتها للموظفين الفنيين في المستويين الأعلى والمتوسط في وزارات الخارجية والدفاع في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وباب الاشتراك في البرنامج مفتوح أيضا للموظفين ذوي الصلة العاملين في الجماعة وممثلي المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تركز على صنع السلام في الجنوب الأفريقي. ويشترك المركز الإقليمي للتدريب في مجال حفظ السلام التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنظيم هذا البرنامج. ويركز البرنامج على الحاجة الملحة إلى معالجة المسائل المتعلقة بصنع السلام في منطقة الجنوب الأفريقي وما يواجهه منفذو الخطط وواضعو السياسات من تحديات في إطار الجهود التي يبذلونها لتقييم حالات الصراعات الراهنة والمحتملة في هذه المنطقة دون الإقليمية والتصدي لها. ويجري هذا البرنامج التدريبي في مقر المركز في هراري بزمبابوي. وقد أُنجز البرنامج الأول في آذار/مارس ٢٠٠٠، والبرنامج الثاني في شباط/فبراير

المتحدة والدبلوماسيين الراغبين في تعلم هذه المهارات أو صقلها. ويشدد البرنامج أساسا على حل المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق الأمم المتحدة. ويقدم هذا البرنامج التدريبي الذي يستغرق أسبوعين، والذي نظم في هولندا بالنيروبي، في عام ٢٠٠٢، آخر المعارف والخبرات المكتسبة في مجال حل الصراعات، عن طريق إجراء دراسات الحالة وعقد الحلقات الدراسية لبحث العوائق والمسائل ذات الصلة والتمرس العملي على عمليتي التفاوض والوساطة. ويتلقى البرنامج الدعم من وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ووزارة الخارجية الملكية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

برنامج المعهد التدريبي الإقليمي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في أفريقيا

٤٧ - وضع البرنامج التدريبي الإقليمي لتعزيز منع نشوب الصراعات وبناء السلام في أفريقيا ليكون امتدادا لبرنامج الزمالات المذكور أعلاه من أجل توفير التدريب على المستوى الإقليمي. ويضم مشاركين من وزارات الخارجية والدفاع في الدول الأفريقية، وموظفين رئيسيين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة. ويركز البرنامج على الحاجة الملحة إلى تحسين أنشطة منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. ويمثل الخبراء الأفارقة الآتون من شتى أنحاء القارة أهل الرأي بالنسبة للبرنامج. ويتطرق البرنامج إلى ما يواجهه منفذو الخطط وواضعو السياسات من تحديات في إطار الجهود التي يبذلونها لتقييم انتشار الصراعات الناشئة في المنطقة والتصدي لها. ويهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة والمؤسسات وتوفير كادر من الأشخاص يمكن الركون إلى مهاراتهم في مساعدة عمليات السلام في أفريقيا. وقد عقد البرنامج التدريبي الإقليمي الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في

بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات الذي يعقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف. ونفذ البرنامج الأول في عام ٢٠٠٠، والبرنامج الثاني في عام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك، ينفذ كل عام في منطقة مختلفة من العالم برنامج تدريبي إقليمي. وقد نُظم البرنامج التدريبي الإقليمي الأول، المخصص للأمريكتين، في المكسيك في عام ٢٠٠١. ويُعتمد تنظيم برنامج ثانٍ في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٥١ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، نظم المعهد حلقة دراسية لأعضاء المنتدى الدائم المعني بشؤون السكان الأصليين في نيويورك، بناءً على طلب عدد من أعضاء المنتدى. وكان الغرض من الحلقة مساعدتهم فيما يبدلون من جهود للتضيق للاجتماع التاريخي الأول للمنتدى الدائم المعني بشؤون السكان الأصليين في مقر الأمم المتحدة وتنفيذه، وتيسير العمل على تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

٥٢ - وتتولى تمويل البرنامج وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ووزارة الخارجية الملكية الدانماركية، ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية. ويجري وضع خطط لعقد هذا الاجتماع في جامعة السلام في كوستاريكا في شهر كانون الأول/ديسمبر.

جيم - برنامج التدريب على تطبيق القانون البيئي

٥٣ - استُهل العمل ببرنامج المعهد للتدريب على تطبيق القانون البيئي (برنامج القانون البيئي) في عام ١٩٩٧ لزيادة تعزيز العناصر القانونية والمؤسسية الوطنية من أجل تحسين الإدارة البيئية تحقيقاً للتنمية المستدامة. وهذا البرنامج مهم للبلدان في كافة أنحاء العالم، لكنه يلبي تحديداً احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٠٠١. ومولت البرنامجين وزارة الخارجية الملكية في الدانمارك.

الشبكة المعنية بترويج المبادئ الأفريقية لحل الصراعات والمصالحة

٤٩ - أنشئت هذه الشبكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الترويج لتنشيط واستخدام النهج الثقافية الأفريقية لإزاء صنع السلام. وتسعى الشبكة إلى ترويج استخدام القيم الثقافية الإيجابية، والمعارف، والمهارات القائمة، ضمن النهج المحلية لصنع السلام والمصالحة في أفريقيا. وتتعاون الشبكة التي تتبعها مراكز تنسيق في كافة المناطق دون الإقليمية في أفريقيا مع المبادرات التي تسعى إلى استنباط القيم الثقافية الأفريقية في بناء ثقافة سلام في القارة الأفريقية. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موقع الشبكة الإلكتروني وعنوانه <http://www.africanprinciples.org>. وقد أمنت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة المبالغ الأولية لتمويل الشبكة.

البرنامج التدريبي لتعزيز قدرات ممثلي الأقليات والسكان الأصليين في مجالي حل الصراعات وبناء السلام

٥٠ - يستهدف هذا البرنامج توفير التدريب المتقدم للممثلين الرئيسيين للأقليات والسكان الأصليين على النهج المتبعة لحل المشاكل في إطار التفاوض. والتدريب معد خصيصاً لبناء قدرات هؤلاء الممثلين على التفاوض بفعالية أكبر مع الحكومات والمجموعات الرئيسية الأخرى من أجل تلبية احتياجاتهم، مع الحفاظ على علاقات عمل مجدية. ويعمل خبراء ينتمون إلى الأقليات وإلى السكان الأصليين إلى جانب اختصاصيين آخرين، من بينهم ممثلون عن المنظمات الدولية، بمثابة استشاريين في برنامج التدريب. وينفذ البرنامج الدولي سنوياً بالتزامن مع اجتماع الفريق العامل المعني

النهج العام

التعليم بالمراسلة

٥٧ - إلى جانب حلقات العمل التمهيدية وحلقات العمل المعنية بالمتابعة المتخصصة وأنشطة بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، يشكل تعلّم القانون البيئي من بُعد عن طريق المراسلة عنصراً جوهرياً في البرنامج. وقد صُممت دورة التعليم بالمراسلة بحيث تصل إلى عدد كبير من العاملين في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمتخصصين والطلبة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية في بلدان من كافة أنحاء العالم. وتتألف مادة البرنامج بالنسبة للمرحلة الأولى للدورة من عشرة دروس في القانون البيئي الدولي.

٥٨ - والمرحلة الأولى (المجلدات ١-١٠) متاحة حالياً بالانكليزية ما عدا المجلد ٩، الذي دعت الحاجة إلى استبداله بنسخة جديدة تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في ميدان البيئة والتجارة. وقد صيغت مخطوطته الأصلية بالفرنسية وهي قيد الطباعة. وتقرر استكمال النسخة الفرنسية من المرحلة الأولى (المجلدات ١-١٠) بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستكون النسخة الإسبانية من المرحلة الأولى جاهزة بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. أما المرحلة الثانية فسيبدأ وضعها في مستهل عام ٢٠٠٣، حسب توافر الأموال.

٥٩ - وبحلول منتصف عام ٢٠٠٢، كان مدرجاً في قوائم المتحقّقين بالدورة ٤٣٠ شخصاً من ٨٧ بلداً مختلفاً. ويتعين على هؤلاء تقديم الامتحان النهائي إلى المعهد من أجل تقييمه. وبعد إتمام سلسلة الدروس بنجاح، يتلقّى كل مشارك من المعهد شهادة بحضور الدورة. وحسب قاعدة جديدة أُدخلت في أيار/مايو ٢٠٠١، تُمنح جائزة جدارة للمتقدمين بمقال ختامي من ١٥ صفحة بعد مراجعته من قبل فريق الخبراء التابع للمعهد.

٥٤ - القانون البيئي أداة لا بد منها لإدارة التنمية المستدامة. وهو يتيح الأساس للسياسات والإجراءات الحكومية الرامية إلى المحافظة على البيئة وكفالة استخدام الموارد الطبيعية استخداماً عادلاً ومستداماً. وقد وضع الجزء الأكبر من القانون البيئي المعاصر على الصعيد الدولي، وخاصة باعتماد اتفاقيات دولية يُلتزم بتنفيذها على الصعيد الوطني بواسطة التشريعات المناسبة.

٥٥ - وفي الوقت الراهن تتزايد أهمية تطبيق هذا القانون بالنظر إلى محدودية القدرة المتاحة لكثير من البلدان على تنفيذ عدد متزايد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة. ففي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وجه الخصوص، تكون التشريعات البيئية غالباً تشريعات ناقصة أو تجاوزها الزمن، ولا يتوافر الموظفون المؤهلون والمدرّبون لتلافي أوجه القصور هذه. وبتوسيع دائرة الوعي العام، يمكن إرساء أساس وطيّد لتطبيق القانون البيئي على الصعيد الوطني.

٥٦ - وتم إعداد برنامج المعهد لتطبيق القانون البيئي، في إطار شراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعمته مالياً الوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناطق الطبيعية، ووزارة التنمية والتعاون الهولندية، ووزارتها البيئة والتنمية المستدامة والخارجية في فرنسا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والوكالة الأمريكية لحماية البيئة، وحكومات اليابان وأيرلندا والمكسيك. ويتلقّى البرنامج الدعم أيضاً من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأمانة اتفاقية التراث العالمي لحماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي ومؤسسة كارل دويسبرغ غيسلشافت.

التدريب الإلكتروني

تموز/يوليه ٢٠٠٢، عقدت في بنما حلقة دراسية لبلدان أمريكا الوسطى. ونظمت في تونس حلقة عمل إقليمية لبلدان شمال أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونظم البرنامج ثلاث حلقات عمل بشأن التنوع البيولوجي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت في كوشيرو باليابان. وإذا أسفر التقييم الذي سيجريه البرنامج عن نتيجة إيجابية، سيضطلع ببرنامج تدريب آخر في كوشيرو في آذار/مارس ٢٠٠٣، يلقي المشاركون مبادئ تنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري.

بناء القدرات

٦٢ - تمثل برامج بناء القدرات الوطنية مشاريع مكثفة وطويلة الأجل لبناء القدرات على تنفيذ الالتزامات البيئية. ويجري تحقيق ذلك من خلال إصدار توصيات للمنظمات الحكومية وعقد دورات دراسية وتدريب الموظفين الحكوميين الأساسيين. وقد نظم برنامج القانون البيئي التابع للمعهد برامج لبناء القدرات الوطنية لبلدان في جنوب شرق آسيا. وكان مقررا في عام ٢٠٠٢، تنظيم أربعة برامج لبناء القدرات، اثنان منها في السنغال (السياحة والبيئة، وإدارة النفايات السامة، كمتابعة حلقة العمل الإقليمية التمهيدية لغرب أفريقيا)، وواحد في موريشيوس (السياحة والبيئة) وآخر في سيشيل (إدارة المناطق الساحلية). ومن المنتظر في عام ٢٠٠٣ أن يُنظم برنامجا آخران في مدغشقر. أما الأنشطة الأربعة الأخيرة فهي حلقات دراسية لمتابعة حلقة العمل الإقليمية التمهيدية لمنطقة المحيط الهندي.

التدريب المُعد حسب الطلب

٦٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، ستُعقد في ديفون - لي - بان حلقة دراسية خاصة للقضاة الأوروبيين الناطقين بالفرنسية. وسيجري في عام ٢٠٠٣ إعداد حلقات عمل أخرى متخصصة للقضاة (ولا سيما في البلدان التي تمر

٦٠ - في زمن العولمة الذي يتسم بتغيرات وتطورات سريعة، يشكل التدريب الإلكتروني أداة مبتكرة لمواجهة التحديات الجديدة في مجال نشر المعلومات في كافة أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن القانون البيئي الدولي يعتبر تخصصا جديدا نسبيا، كما أنه تطور بسرعة كبيرة على امتداد العقد الماضي. والتدريب الإلكتروني هو الوسيلة المناسبة لمواكبة التغيرات السريعة في مجال القانون البيئي الدولي، لأنه ييسر تكييف مجموعات الدروس ومواءمتها مع التطورات الفعلية. وفي ضوء هذه التطورات، وبالنظر إلى الطلبات الملحة الواردة من أطراف ومشاركين عدة، قرر المعهد أن يتيح جميع الدروس مجانا على الإنترنت في شكل مجموعة مواد تدريبية إلكترونية. وسيكون البرنامج بذلك في متناول أكبر عدد ممكن من الأشخاص المعنيين المتاح لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وبدعم من المنظمة الدولية للفرانكفونية، استهل برنامج القانون البيئي مرحلة تجريبية أتاح فيها على الإنترنت النسخة الفرنسية من دروس التعليم بالمراسلة (بدءا بالمجلدات ١ و ٣ و ٤ و ٩) وأنشأ منتدى للتدريب الإلكتروني يجري في إطاره التعاون مع البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ومن المتوقع إتاحة مجموعة دروس التدريب الإلكتروني باللغة الإسبانية في الأشهر المقبلة.

حلقات العمل الوطنية والإقليمية

٦١ - تستكمل دورة التعليم بالمراسلة بحلقات عمل وحلقات دراسية وطنية وإقليمية متخصصة للمتابعة تعقد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بالتوازي مع جهود مختارة لبناء القدرات البيئية على الصعيد الوطني. ومنذ عام ١٩٩٧، عُقدت حلقات عمل إقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وغرب وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وأوقيانوسيا ومنطقة المحيط الهندي. وفي

حيث التكلفة ومستدامة لإطلاع القائمين على تنظيم الهجرة في مختلف أنحاء العالم على المعارف المتعلقة بسياسات الهجرة وتزويدهم بالخبرات التنظيمية اللازمة.

٦٥ - وفي غضون أربع سنوات، استفاد من أنشطة البرنامج ٦٠٠ من المسؤولين الحكوميين في المستويين الأعلى والمتوسط ينتمون إلى ١٠٥ بلدان. كما أسهم أكثر من ٢٠٠ خبير دولي وحكومي، فضلا عن العديد من المراقبين الحكوميين من البلدان الغربية وبلدان أخرى، في دعم هذه الاجتماعات.

٦٦ - وخلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢، نظم البرنامج أحد عشر اجتماعا إقليميا مهما في مجال الهجرة: عقدت في الأماكن التالية: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في بودابست، وشاركت فيه ١٤ حكومة من أوروبا الوسطى والشرقية؛ وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩ في بريتوريا، وشاركت فيه ١٣ حكومة من الجنوب الأفريقي؛ وفي بانكوك، وشاركت فيه ١٩ حكومة من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وفي إيسيك - كول بجمهورية قيرغيزستان في أيار/مايو ٢٠٠٠، وشاركت فيه ١٣ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة؛ وحلقة دراسية للمتابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في سوازيلند. وشاركت فيها ١٤ حكومة من منطقة الجنوب الأفريقي؛ وحلقة دراسية للمتابعة في موضوع العمال المهاجرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في جنيف، وشاركت فيها ١٥ حكومة من أوروبا الوسطى والشرقية؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠١ في كنغستون بجامايكا، وشاركت فيها ٩ حكومات من منطقة البحر الكاريبي؛ ومشاورات لأغراض المتابعة عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في اسطنبول بتركيا وشاركت فيها ١٣ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة؛ وفي دكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وشاركت فيها ١٦ حكومة من غرب أفريقيا؛ وفي

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)، أو للمفتشين أو المحامين. وفي السنتين المقبلتين سيكون الامتثال والتنفيذ مسألتين رئيسيتين بالنسبة لبرنامج القانون البيئي. كما أن الوصول إلى المعلومات ومشاركة العامة من الناس موضوعان سيجري تحليلهما بعمق. ومن جملة المشاريع ذات الأولوية التي سيجري إنجازها بالاشتراك مع برنامج تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات التابع للمعهد المشروعين المتعلقين باتفاقية آرهُوس، ومسألة إعداد الدراسات الوطنية. وسيُضطلع أيضا بمشاريع مشتركة مع المركز الدولي لتدريب العناصر الفاعلة المحلية التابع للمعهد، يكون برنامج القانون البيئي مسؤولا في إطارها عن النواحي القانونية لأنشطة التدريب الذي يقدم للسلطات المحلية والإقليمية في ميدان البيئة.

دال - سياسة الهجرة الدولية

٦٤ - في بداية آب/أغسطس ٢٠٠٢، دخل برنامج سياسة الهجرة الدولية سنته الرابعة لتنفيذ أنشطة بناء القدرات الحكومية في مجال الهجرة من جميع نواحيها. وهذا النشاط المشترك بين الوكالات، الذي يشترك في رعايته كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، ينفذ أيضا بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات العالمية والإقليمية التي تعنى بقضايا الهجرة والجوانب ذات الصلة. والهدف من البرنامج هو بناء قدرات لتلبية الاحتياجات الوطنية المتعلقة بتنظيم الهجرة ووضع السياسات الإنمائية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودعم الحوار والتعاون الإقليميين في مواضيع الهجرة. واستنادا إلى ردود الحكومات والمؤسسات المشاركة التي غلب عليها الطابع الإيجابي على مر السنين، والتكيف الجاري من حيث النهج والتركيز الإقليمي، يُعتبر برنامج سياسة الهجرة الدولية اليوم آلية منطقية وفعالة من

وتيسير الحوار فيما بين الدول، مساهمتين أساسيتين فيما تبذله البلدان النامية وبلدان العبور من جهود للتصدي بشكل أكثر فعالية وكفاءة لتحديات الهجرة التي تتزايد تعقيدا وتشعبا.

٦٨ - وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، تعزز نهج البرنامج، من حيث تعدد اختصاصاته وكونه برنامجا مشتركا بين الوكالات من خلال تزايد مشاركة طائفة واسعة من المؤسسات الدولية والإقليمية الشريكة التي تضم المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والمفوضية الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، والمشاورات الحكومية الدولية المتعلقة بسياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومشروع الهجرة في الجنوب الأفريقي، ومنظمة حقوق المهاجرين الدولية، والمركز الإقليمي المعني بقضايا الهجرة واللاجئين.

٦٩ - ومراعاة لتغير أوجه الهجرة الدولية، عُدل المنهاج الأساسي للبرنامج وتم توسيع نطاقه مرة أخرى. وأصبح يحتوي الآن على أربعة عشر فصلا مخصصة للأوجه المتعددة للهجرة وتشرد البشر، بما في ذلك: الصلة بين اللجوء والهجرة غير المنتظمة؛ والاتجار بالمهاجرين؛ والهجرة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والهجرة والأمن والاستقرار على

نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٢ وشاركت فيها ١٣ حكومة من شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى؛ وفي اسطنبول بتركيا في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وشاركت فيها ١٤ حكومة من آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة. في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ نظم البرنامج، بالاشتراك مع المركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، اجتماعا رفيع المستوى في بوخارست برومانيا تناول قضية الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا، تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر المنبثقة عن ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا؛ كما نظم اجتماعا في سانتو دومينغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لمتابعة نتائج الحلقة الدراسية الدولية المعنية بسياسات الهجرة لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠١، بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، ضم الهيئات الإقليمية الفاعلة ذاتها التي شاركت في اجتماع عام ٢٠٠١ وهي: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية.

٦٧ - وما زال برنامج سياسة الهجرة الدولية يجمع في إطار نهجه الإقليمي بين البلدان التي تشكل جزءا من "بجبال مشترك للهجرة" يشمل، رغم الصعوبة الدائمة في تحديده ضمن منطقة معينة، دولا لها مصالح وهموم مشتركة من حيث الهجرة. وفي مسعى لتبادل النهج والخبرات السياسية في مجال الهجرة على الصعيد العالمي، يشكل البرنامج أيضا همزة وصل بين البلدان النامية والخبراء الدوليين والحكومات التي تتوافر لديها قدرات وخبرات متقدمة في تنظيم الهجرة. ويشكل التبادل الجاري حاليا للمعلومات وأفضل الممارسات

٧٢ - ويمكن، عند الطلب، الحصول على نسخ من برنامج عمل وميزانية برنامج سياسة الهجرة الدولية لعام ٢٠٠٣ في العنوان unimp@gve.ch. ويمكن أيضا الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالأنشطة السابقة والحالية للبرنامج عن طريق موقع البرنامج على الإنترنت في العنوان <http://www.impprog.ch>.

هاء - برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام

٧٣ - أنشئ برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام لتوفير تدريب موحد من بُعد يتاح عالميا، بتكلفة منخفضة، لعدد كبير من الطلاب الموزعين جغرافيا. ومنذ عام ١٩٩٥، يقدم التدريب للطلاب من خلال دورات دراسية بالمراسلة يشارك فيها الطالب حسب وتيرة التعلم الخاصة به، ويتم توفير المواد التدريبية في شكل كتيبات مطبوعة. ويكفل البرنامج بالتعاون مع دائرة التدريب والتقييم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، أن يعكس محتوى الدروس بأمانة الممارسات والسياسات المقبولة في الأمم المتحدة. وتغطي كل دورة من الدورات التدريبية الست عشرة جانبا مختلفا من جوانب حفظ السلام. وتتوفر جميع هذه الدورات التدريبية باللغة الانكليزية، وثلاث منها باللغة الفرنسية، وواحدة باللغة الألمانية، وخمس باللغة الإسبانية، وثلاث باللغة السواحيلية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بلغ عدد المسجلين في البرنامج ٤٦٥ ٣ شخصا، بينهم طلاب من ٩١ بلدا من البلدان المساهمة بقوات. ويمول البرنامج بالكامل تمويلا ذاتيا من إيرادات التسجيل. وتتراوح رسوم تسجيل الطلاب بين ٧٥ و ١٢٥ دولارا بحسب الدورة التدريبية، ويغطي هذا المبلغ جميع تكاليف الطبع، والشحن، والتجهيز، والإدارة، وعوائد حقوق المؤلف، والنفقات العامة، وما إلى ذلك.

الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وجمع البيانات في مجال الهجرة وتحليلها وتبادلها.

٧٠ - وتمثل مسألة الاستدامة إحدى السمات الأساسية لمفهوم برنامج سياسة الهجرة الدولية، من خلال أنشطة المتابعة التي تنفذ مع الحكومات نفسها، وإلى الحد الأقصى الممكن مع نفس المسؤولين الحكوميين الذين ضمهم أول اجتماع إقليمي عقده البرنامج، وعلى غرار ما حدث في عام ٢٠٠٢، فإن العديد من الأنشطة المزمع القيام بها في عام ٢٠٠٣ تمثل ثمرة أنشطة سابقة للبرنامج في المنطقة، نتيجة لطلب الحكومات المشاركة إلى البرنامج أن يواصل نشاطه في مجال بناء القدرات. وتستند جميع أنشطة المتابعة المذكورة إلى التوصيات والاستنتاجات التي تعتمدها الحكومات المشاركة والتي يجري إعداد برامج العمل بالتشاور المباشر معها.

٧١ - وتشمل الخطط التجريبية لعام ٢٠٠٣ ما يلي: حلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة لشرق البحر المتوسط والشرق الأوسط؛ وحلقة دراسية بشأن سياسة الهجرة لأغراض المتابعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وحلقة دراسية ثالثة للبرنامج بشأن سياسة الهجرة الدولية لمنطقة الجنوب الأفريقي؛ واجتماع رابع لحوار "إيسيك - كول" لآسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاورة. وتشمل الأنشطة الراهنة ما يلي: المشروع الدولي للتدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين في مجال سياسات الهجرة وإدارة الهجرة الذي ينظمه بصورة مشتركة برنامج سياسة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة؛ والبرنامج الشامل المشترك للتدريب وتبادل المعلومات والتعاون في التصدي للتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا (ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا) الذي ينظمه بصورة مشتركة برنامج سياسة الهجرة الدولية والمركز الدولي لوضع سياسات الهجرة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا.

٧٥ - وتتكون كل دورة دراسية من مجموعة من الدروس تشمل أهدافا ومادة تدريبية، وامتحانا موجزا في آخر كل درس مشفوعا بالأجوبة حتى يتمكن الطلاب من متابعة تقدمهم. ويجتاز الطلاب امتحانا شاملا في نهاية كل دورة دراسية، وتعطى لهم درجات. وإذا حصل الطالب على درجة النجاح الدنيا المقدرة بنسبة ٧٥ في المائة، يمنحه البرنامج شهادة إنجاز. وبإمكان الطلاب الحصول على المعلومات المتعلقة بالبرنامج من موقعه على الشبكة في العنوان التالي: (<http://www.unitarposi.org>)، الذي يمكنهم من خلاله التسجيل والاتصال مع المدرسين، والمشاركة في المحادثة، وتقديم امتحاناتهم. وبإمكان الطلاب الذين لا تتوافر لديهم إمكانية استعمال الشبكة إنجاز جميع العمليات عن طريق البريد.

٧٦ - وتم إنشاء برنامج تعاوني يربط برنامج المعهد للتعليم بالمراسلة مع الدورات الدراسية التي تقدمها مجموعة من الجامعات وبرامج التدريب الوطني في كل القارات. ويحصل الطلاب الذين أمروا دورة دراسية ودورة تعليمية شهرية بالمراسلة، لمدة إثني عشر شهرا، وقدموا أطروحة بحث أصلية، على شهادة متدرب على عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام.

٧٤ - وفيما يلي موضوع كل دورة من الدورات الدراسية التي يقدمها البرنامج للطلبة: مبادئ تسيير عمليات دعم السلام (باللغة الانكليزية أو السواحيلية)؛ قيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أساليب وتقنيات عمليات حفظ السلام في الميدان (باللغة الانكليزية أو الفرنسية)؛ دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال النقل والإمداد؛ الدعم التنفيذي في مجال النقل والإمداد لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام: في الدورة الدراسية المتوسطة في مجال النقل والإمداد؛ العمل كمراقب عسكري تابع للأمم المتحدة: الطرائق والتقنيات (باللغة الانكليزية أو الإسبانية أو السواحيلية)؛ تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال الحرب الباردة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٨٧؛ تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد الحرب الباردة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧؛ الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة: استتباب النظام بعد الأعمال القتالية (باللغة الانكليزية أو الإسبانية أو السواحيلية)؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة: من اتفاق دايتون إلى كوسوفو؛ إزالة الألغام بعد الحرب؛ منع وقوع خسائر في صفوف أفراد فريق السلام والسكان المدنيين (باللغة الانكليزية أو الألمانية)؛ القانون الإنساني الدولي وقانون الحرب والصراع المسلح (باللغة الانكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية)؛ الإرهاب العالمي؛ حفظ السلام وتسوية الصراعات الدولية؛ تدابير توفير الأمن لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة؛ تسيير عمليات الإغاثة الإنسانية (باللغة الانكليزية أو الفرنسية)؛ التعريف بمنظومة الأمم المتحدة: دورة توجيهية للعمل في بعثة ميدانية للأمم المتحدة. وينتمي مؤلفو الدورات الدراسية الست عشرة المكونة لبرنامج المعهد للتعليم بالمراسلة إلى ٩ بلدان، وجميعهم من ذوي الخبرة في مجال حفظ السلام، وهم من المتخصصين المحترمين في هذا المجال.

ثانيا - أنشطة مكتب نيويورك

الاتصالات الجديدة مجالا لزيادة التدريب الواسع النطاق في مواضيع ذات أهمية خاصة.

٨١ - ويهدف مكتب نيويورك إلى تقديم دورات تدريبية في الوقت المناسب للمساهمة في الأعمال المحددة التي يؤديها المندوبون في نيويورك، مثل حلقة العمل المشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمعهد، بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الأربعين للجنة التنمية الاجتماعية "تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية"؛ ومجموعة حلقات العمل بشأن المسائل المتعلقة بمهام مؤسسات بریتون وودز وطرائق عملها؛ واستعراض نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وبشأن الروابط مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وحلقة العمل المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والمعهد بشأن المفاوضات التجارية الدولية؛ والإحاطة المشتركة بين شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والمعهد بشأن التطورات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار بعد مضي ٢٠ سنة على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وحلقة العمل المشتركة بين جامعة الأمم المتحدة والمعهد السابقة لمؤتمر الأطراف المتعلقة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، والإحاطة الإعلامية بشأن القانون البيئي.

٨٢ - وواصل مكتب نيويورك إقامة شراكات مؤسسية مع مراكز الامتياز الأكاديمي، مثل جامعة تكساس في أوستن، ومعهد ستيلمان للتجارة في جامعة سيتون هول، ومعهد فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس، والأكاديمية الألمانية للإدارة في سكسونيا الدنيا، وجامعة كولومبيا. وبالنسبة للقطاع الخاص، تربط المكتب علاقة وثيقة ومنتجة مع شركة إنتل بالإضافة إلى شركات أخرى.

٨٣ - ويتلقى مكتب نيويورك بصورة متزايدة طلبات مباشرة من البعثات الدائمة لتنظيم برامج إضافية. وفي هذا السياق، صمم المكتب أنشطة تدريبية تتعلق بالبيئة والتنمية

٧٧ - افتتح مكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة وللمقرر الذي اتخذته مجلس أمناء المعهد. وتمثل ولايته الأساسية في تنظيم التدريب للمندوبين في نيويورك وتعزيز تعاون المعهد مع الأمانة العامة، والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والمؤسسات والقطاع الخاص في الأمريكتين. ويعقد المكتب أيضا جلسات إحاطة، ببرامج المعهد الأخرى التي تنفذ من مقره في جنيف، كما يعمل كمكتب اتصال لبرنامج آخر تابع للمعهد في أمريكا الشمالية، هو برنامج التعليم بالمراسلة في مجال عمليات حفظ السلام.

الأنشطة الرئيسية لمكتب نيويورك

٧٨ - تتمثل المهمة الفنية الرئيسية لمكتب نيويورك في وضع وتنفيذ برامج تدريبية للبعثات الدائمة في نيويورك. ففي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، نظم المكتب حوالي ٦٦ دورة تدريبية، أي ثلاث دورات تقريبا كل شهر. وتصمم البرامج على أساس احتياجات البعثات وطلبتها واهتمامات بعمليات التقييم المنتظمة التي يقوم بها المعهد في نهاية كل دورة دراسية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٠، قام مكتب المعهد بنويورك بتدريب ٥٤٥ ٢ مشاركا وازداد نطاق البرامج اتساعا، وعمقا وعددا بصورة تدريجية.

٧٩ - وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم المكتب ٣١ دورة دراسية، وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدم ٣٥ دورة دراسية بزيادة قدرها ٤ في المائة.

٨٠ - وتوفر بعض الدروس المكثفة لأعضاء الوفود، مثل الملتقى السنوي للتجارة الدولية، وملتقى تكنولوجيات

نظمها مكتب نيويورك تحت رعاية فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمعلوماتية، وبدعم من شركة إنتل. وتهدف سلسلة حلقات العمل إلى تمكين الدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك من اكتساب مهارات حاسوبية محددة، والاطلاع على كيفية استخدام شبكة الإنترنت. وتهدف أيضا إلى إذكاء الوعي بالمسائل السياسية والأمنية المتعلقة بمجتمع المعلومات وفهمها فهما أفضل. وتتكون حلقات العمل من مجموعة تضم أربع وحدات للدروس التدريبية وحلقة دراسية في شكل دورة، تتكرر أربع مرات في السنة. وفي عام ٢٠٠٢ قُدر أن يستفيد ٤٠٠ مشترك تقريبا من واحدة أو أكثر من وحدات هذه السلسلة.

المستدامة، وتكنولوجيات المعلومات، وعلوم الاقتصاد والمالية الدولية، والقانون الدولي والتجارة الدولية، فضلا وضع برامج للتدريب على المهارات في مجالات مثل أساليب التفاوض، والتحدث بكفاءة، وصياغة القرارات. وسيواصل المكتب الأخذ باستراتيجية المرونة والتنوع في متابعة الطلبات المحددة المقدمة من البعثات، مع العمل في الوقت ذاته، على إثراء المواضيع والمناهج الدراسية التي تثبت أهميتها في عمل المندوبين. وتبذل حاليا جهود لزيادة إمكانية المشاركة في كل دورة تدريبية وتعزيز متابعتها، لا سيما من خلال الكتيبات ومواد التدريب والمواقع الموجودة على الشبكة.

٨٤ - ويستفيد مكتب نيويورك من مستشارين ينتمون إلى مجموعة متنوعة من الوكالات والإدارات داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاعين العام أو الخاص. ولدى المكتب عدد من البرامج المشتركة تشمل برنامج دراسات للدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة مع كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، وسلسلة حلقات عمل بشأن التنمية المستدامة على صعيد الممارسة بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة؛ وسلسلة حلقات عمل بالاشتراك مع البنك الدولي؛ فضلا عن ملتقى سنوي لأسبوع واحد، بشأن التجارة الدولية مع جامعة تكساس في أوستن ومنظمة التجارة العالمية؛ وسلسلة حلقات عمل بالاشتراك مع مكتبة داغ همرشولد؛ وسلسلة حلقات عمل في إطار شراكة مع جامعة سيتون هول؛ وسلسلة حلقات عمل بشأن شراكة القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، مع الأكاديمية الألمانية للإدارة في سكسونيا الدنيا.

المشاريع الخاصة

٨٥ - عقدت سلسلة من حلقات العمل بشأن التوعية والتدريب على السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات،

للملوثات الكيميائية. وترمي برامج المعهد ومواده الإرشادية وخدماته الداعمة المترابطة الموضحة أدناه إلى مساعدة البلدان بطريقة منهجية لمواجهة هذا التحدي، وهذه البرامج والخدمات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمختلف التوصيات التي أصدرها المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية. وتفصل المبادئ الأساسية التي توجه جميع الأنشطة على أن تكون مسخرة لصالح البلدان (من قبل البلدان ومن أجل البلدان) وأن تضم جميع الأطراف المهتمة والمتأثرة.

الدراسات الوطنية المتعلقة بتصريف الملوثات الكيميائية
 ٨٨ - يمثل تقييم وتشخيص الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية والإدارية والتقنية القائمة، من خلال إعداد الدراسات الوطنية، أحد المتطلبات الأساسية الهامة في البناء المنتظم للقدرات الوطنية. وتعتبر الدراسات الوطنية أداة هامة من أدوات تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بتصريف النفايات، وخاصة لتحضير الخطط اللازمة لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ومن خلال برنامج المعهد المتعلق بالدراسات الوطنية، يقدم الإرشادات التي صدّق عليها المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، والتدريب، والدعم الفني لمساعدة البلدان في هذا المجال. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعد زهاء ٦٨ بلدا دراسات وطنية، ويقوم ٢٤ بلداً آخر بإعداد هذه الدراسات.

تبادل المعلومات فيما بين المؤسسات والجهات المعنية بالأمر

٨٩ - غالباً ما ينطوي تصريف الملوثات الكيميائية على الصعيد الوطني على طائفة واسعة من الأنشطة تضطلع بها الوزارات، والجهات المعنية بالأمر وغيرها من المؤسسات. وفي أغلب الأحيان، لا يعرف الخبراء الوطنيون والموظفون الحكوميون المعنيون بتصريف الملوثات الكيميائية عن الأنشطة التي تضطلع بها مختلف المؤسسات الوطنية بسبب قلة

ثالثاً - برامج التدريب وبناء القدرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - برامج التدريب وبناء القدرات في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات

برامج التدريب وبناء القدرات التي يجريها المعهد في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات

٨٦ - تدعم برامج المعهد في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى التأكد من معالجة هذه الملوثات الكيميائية والنفايات الخطرة بصورة مأمونة ودون إحداث أذى لصحة البشر أو البيئة. وهذه البرامج وثيقة الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبصكوك السياسات العامة المرتبطة به، التي تحدد مسؤوليات البلدان بالنسبة لتحقيق هدف التنمية المستدامة. والمعهد، بوصفه إحدى المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للتصريف السليم للملوثات الكيميائية، وهو اتفاق تعاوني بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمعهد، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يساهم بخبرته في منهجيات التدريب وبناء القدرات، فيما يساهم الشركاء الآخرون في البرنامج بخبرتهم الفنية في مجالات محددة لتصريف الملوثات الكيميائية والنفايات.

برامج لتيسير التصريف المتكامل للملوثات الكيميائية

٨٧ - إن الطبيعة الشاملة لعدة قطاعات لتصريف الملوثات الكيميائية، والاهتمام الذي تبديه مختلف الحكومات والوزارات وغيرها من الجهات المعنية في هذا المجال تتطلب نهجاً متكاملًا ومنسقاً على الصعيد القطري، ووضع إطار تنظيمي يكفل العمل الوطني المتصل في مجال التصريف السليم

نظم بدعم من المعهد ما يقرب من ١٦ بلدا حلقة عمل لتحديد الأولويات.

تنسيق تعبئة الموارد المالية

٩٢ - يحتاج بناء القدرات من أجل التصريف السليم للملوثات الكيميائية تعبئة الموارد البشرية والمالية على حد سواء. ويعتبر فهم عملية التخطيط لتوزيع الموارد داخل بلد ما خطوة هامة يمكن أن تؤدي إلى نجاح عملية التعبئة المالية. وقد تتمكن الوزارات التي تعمل معا من أجل تعبئة الموارد المالية، من جمع موارد جديدة أو موارد إضافية من أجل التصريف السليم للملوثات الكيميائية، وخاصة من مصادر خارجية. وقد وضع المعهد إرشادات في هذا الخصوص استجابة للطلبات الواردة من البلدان ومن الحكومات المانحة. وخطط للقيام في عام ٢٠٠٢ بعقد حلقة عمل حول هذا الموضوع تضم ممثلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وحكومات أخرى، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية.

المشاريع القطرية الداعمة للتصريف المتكامل للملوثات الكيميائية

٩٣ - بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، تشارك بلدان ثلاثة هي: إكوادور وسري لانكا والسنغال في مشروع مدته سنتان (ينتهي في مطلع عام ٢٠٠٣) بعنوان "وضع برنامج وطني متكامل ومستدام لتصريف الملوثات الكيميائية على نحو سليم". وتنفذ هذه المشاريع بالتعاون مع جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومع الشركاء الدوليين والوطنيين الآخرين. وقد أنشئت هيئة استشارية رسمية لتقديم الإرشادات العامة وكفالة الاستفادة المنتظمة من الخبرات المتاحة من خلال المنظمات الشريكة للمعهد في هذا البرنامج. وتقوم البلدان بمعالجة القضايا المتعلقة بالتصريف

تبادل المعلومات فيما بينهم. ولدعم الجهود القطرية، وضع المعهد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مواد إرشادية لتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الوطني. ويعتبر برنامج نظام المعلومات ومتابعة أعمال البيئة على الإنترنت الذي وضعه المعهد، أداة هامة للمساهمة في هذا العمل. وحتى الآن عقدت سلسلة من حلقات العمل الرائدة في البلدان النامية لدعم هذه المساعي.

تعزيز آليات التنسيق الوطنية

٩٠ - يمكن أن يساعد تعزيز التنسيق بين الوزارات والأطراف المهتمة والمتأثرة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالملوثات الكيميائية في تجنب الازدواجية في الجهود، وقد يؤدي إلى الاستخدام الأفضل للموارد الشحيحة. ويمكن أن يكون التنسيق حافزا على اتخاذ قرارات مشتركة وأن يسفر، على المدى البعيد، عن وضع سياسات وطنية أكثر تماسكا. واستجابة للطلبات الواردة في عام ٢٠٠٢ من البلدان للوقوف على مختلف التجارب والمناهج بشأن التنسيق الوطني، شرع المعهد في إجراء دراسة استطلاعية لتيسير عملية تبادل الدروس المستفادة المتعلقة بالنهج التي تتبعها البلدان في عملية التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مسودة مواد إرشادية في سياق برنامج ذي صلة ينفذ في ثلاثة بلدان نامية. ومن المزمع وضع مواد إرشادية وتدريبية أخرى.

تنسيق تحديد الأولويات

٩١ - يتيح تحديد الأولويات على نحو منسق للبلدان أن تركز مواردها المحدودة من أجل معالجة القضايا الحاسمة المتعلقة بتصريف الملوثات الكيميائية على نحو فعال. وقد أعد المعهد وثيقة إرشادية حول تنظيم حلقة عمل لتحديد الأولويات، ويقدم الدعم للبلدان المهتمة لتنظيم مثل هذه المناسبات، إن سمحت الموارد بذلك. وبحلول عام ٢٠٠٢،

وتطبيق خطط عمل للإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية، من خلال مشاركة الأطراف المتضررة والمعنية.

٩٦ - وقد أنشئ فريق استشاري للبرنامج يضم مشاركين من منظمات دولية، ومن البلدان، ومن قطاع الصناعة والمجموعات العمالية والجامعات وغيرها من الأطراف المعنية. ويستعرض هذا الفريق وثائق البرامج ويكفل تكاملها مع المبادرات الأخرى للإبلاغ عن الأخطار، ويقدم المشورة بشأن تنفيذ البرامج. ويجري الآن تنفيذ مشروع رائد لوضع استراتيجية وطنية للإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وفي إطار ترتيبات مقترحة للشراكة، يقوم معهد الأمم المتحدة للبحث والتطوير، ومنظمة التعاون الاقتصادي في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية بتقديم المساعدة في تنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٨. ويمثل ذلك هدفا معلنا للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، ولجنة التنمية المستدامة التي عملت بوصفها لجنة تحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في دورته الرابعة المعقودة في بالي بإندونيسيا، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

سجلات إطلاق ونقل الملوثات

٩٧ - أثبتت سجلات إطلاق ونقل الملوثات أنها أداة فعالة لإدارة البيئة لأنها تزود الحكومات والجمهور عامة بمعلومات عن إطلاق ونقل المواد الكيميائية السامة في الهواء والماء والأرض. ويساعد برنامج المعهد للتدريب وبناء القدرات في مجال إطلاق ونقل الملوثات، الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، البلدان في تصميم وتنفيذ سجلاتها الوطنية لإطلاق ونقل الملوثات.

المتكامل للملوثات الكيميائية ووضع خطة عمل عن المواضيع التي تم تحديدها من خلال عملية لتحديد الأولويات. وتشمل النتائج المتوقعة إجراء دراسات وطنية مستكملة، وخطط عمل كاملة تتعلق بموضوعين يحتلان أعلى سلم الأولويات، وهما وضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية، وتعزيز الآليات الوطنية المشتركة بين الوزارات والمتعددة الجهات المعنية بالأمر. وقد صمم البرنامج على نحو مرن لكي تتمكن البلدان من النظر في الميادين التي تهم وضعها الوطني.

البرامج المتخصصة للتدريب وبناء القدرات

٩٤ - يقدم المعهد، في عدد من المواضيع المختارة، المشورة المتخصصة لمساعدة البلدان في وضع استراتيجياتها. ففي كل برنامج، يعمل المعهد، بالاشتراك مع ما لا يقل عن منظمة مشاركة أخرى في البرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من أجل وضع الإرشادات وتقديم الدعم الفني وإقامة الشبكات الاستشارية. وتم في هذا السياق توفير إطار تخطيطي منتظم، في حين تتخذ البلدان الشريكة جميع القرارات الفنية. وفيما يلي وصف موجز للأنشطة التي تم الاضطلاع بها.

نظام تصنيف ووسم المواد الكيميائية

٩٥ - الهدف من الإبلاغ عن الأخطار الكيميائية هو كفاءة إدراك أرباب العمل والعاملين وعامة الجمهور، لأخطار المواد الكيميائية وكيفية حماية أنفسهم منها. كما أن موضوع الإبلاغ عن أخطار المواد الكيميائية يعد أيضا جزءا لا يتجزأ ضمن المجالات التي يجري تناولها الآن في إطار النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، الذي تقوم إحدى اللجان الفرعية المهمة التابعة للأمم المتحدة بوضع اللمسات النهائية له حاليا. ويقوم برنامج مشترك بين المعهد ومنظمة العمل الدولية بمساعدة البلدان على وضع

اتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر المتعلقة بالمواد الكيميائية الشديدة الخطورة

١٠١ - يتزايد عدد الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق على الصعيد العالمي، مثل اتفاقية ستوكهولم، أو المتعلقة بالمواد الكيميائية المدرجة في اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، التي تلزم البلدان باتخاذ قرارات وطنية بشأن إدارة المخاطر. ويرمي برنامج إدارة المخاطر، الذي ينفذ بالتعاون مع البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، إلى تعزيز مهارات وقدرات المسؤولين عن إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني لوضع خطط سليمة لإدارة المخاطر. وتساعد الأنشطة التدريبية الجارية في إطار البرنامج على إيجاد تفهم عام لمنهجيات تقييم ونهج إدارة المخاطر، بغية مساعدة البلدان على اتخاذ القرارات عن علم بشأن إدارة المخاطر. ويجري تنفيذ البرنامج عن طريق البرامج القطرية التي تختار أثناءها البلدان الأطراف مادة أو مواد كيميائية شديدة الخطورة، وتقوم بتحليل للأوضاع وتضع خيارات للعمل كجزء من وضع خطة إدارة المخاطر. ويجري الآن تنفيذ برنامج قطري في غانا، بدعم من وزارة التعاون الإنمائي الهولندية. ويجري كذلك إعداد وثيقة إرشاد مفصلة بالتعاون مع البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وضع خطة لإشراك الجمهور

١٠٢ - تشكل مسألة وضع خطط سليمة لإشراك الجمهور محالا يحظى باهتمام متزايد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكخطوة أولى نحو وضع المواد المستهدفة للإرشاد والتدريب في هذا المجال شرع المعهد في تنفيذ مشروع بحثي بالتعاون مع جامعة كيب تاون. وسيحدد المشروع الدروس العملية المستخلصة في جنوب

٩٨ - وجرى توفير مجموعة من وثائق المعهد للإرشاد والمعلومات من أجل مساعدة البلدان على إنشاء سجلات إطلاق ونقل الملوثات. وشرع المعهد على الصعيد الدولي في إنشاء شبكة للمختصين بسجلات إطلاق ونقل الملوثات تتيح للبلدان المعنية معرفة الخبرات المتصلة بهذه السجلات وتعزيز فرص اكتسابها في البلدان والمنظمات.

برامج اكتساب المهارات

٩٩ - يفتقر الموظفون الحكوميون وخبراء المنظمات غير الحكومية المكلفون بمسؤوليات السلامة الكيميائية، في حالات كثيرة إلى المهارات اللازمة لرسم استراتيجيات فعالة للتصدي لموضوعات محددة لإدارة المواد الكيميائية. وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، وضع المعهد مجموعة من الخدمات في مجال اكتساب المهارات والأنشطة التدريبية.

وضع خطط العمل

١٠٠ - سواء استهدفت الأولويات المحددة على الصعيد الوطني مادة كيميائية واحدة أو مجموعة من المواد الكيميائية، أو مسألة متعلقة بالبنى الأساسية أو صكا معيناً لإدارة المواد الكيميائية أو اتفاقاً دولياً متصلاً بها، ينبغي وضع خطط عمل سليمة وجيدة التنسيق، تتضمن أهدافاً وغايات محددة وأنشطة مخططة وآليات تنفيذ مقترحة، فضلاً عن الاحتياجات اللازمة لها من الموارد المالية والبشرية. ويوفر المعهد الإرشاد والتدريب للدول الشريكة في مجال وضع خطط العمل وتخطيط البرامج وإدارتها، إلى جانب التشديد على المجالات المتعلقة بموضوع إدارة المواد الكيميائية. والتعاون قائم الآن مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لوضع خطط عمل لاكتساب المهارات في إطار اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

برنامجاً نجحت عن استمراره في تلقي الدعم المالي من الوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناطق الطبيعية، بغية التكيف مع الاحتياجات المتجددة ومع أحدث القرارات التي اتخذتها الأطراف في الاتفاقية وفي بروتوكول كيوتو. ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج الحالي لتغير المناخ، في ترسيخ نهجه ذي التوجه القطري، والعمل كأداة للتنفيذ العاجل والفعل لأغراض الاتفاقية وأيضاً من أجل الوكالات المنفذة، والعمل بالإلابة عن مرفق البيئة العالمية كآلية مالية للاتفاقية. وأكمل المعهد، أثناء فترة التقرير، دراسة استقصائية رئيسية عن احتياجات بناء القدرات من أجل تنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية، أجرتها حلقة عمل رئيسية عن أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر أدناه)، وأعد مبادرتين جديدتين لبناء القدرات، لصالح البلدان الأطراف.

دراسة استقصائية للبلدان النامية: احتياجات بناء القدرات المتصلة بتغير المناخ

١٠٦ - في سياق مباحثات اتفاقية تغير المناخ وفي خصوص القرارات المتعلقة ببناء القدرات، قامت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وحكومتا كندا والنرويج، بتمويل دراسة استقصائية بعنوان "من هو المحتاج؟ وما هي احتياجاته المتعلقة بتنفيذ بروتوكول كيوتو؟: تقييم لاحتياجات بناء القدرات المتصلة بتغير المناخ في ٣٣ من البلدان النامية". وأجرت هذه الدراسة الاستقصائية أربع مؤسسات للبحوث في أربع مناطق (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط) بالاشتراك مع المعهد. وقُدمت النتائج الأولية للدراسة في لاهاي، في الجزء الأول من الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف. وقد اكتملت التقارير الإقليمية في منتصف عام ٢٠٠١، وقُدم التقرير النهائي في مراكش في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف. وتتمثل أهم استنتاجات التقييم في أن التركيز

أفريقيا، الناجمة عن إشراك الجمهور في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر في أعقاب الإصلاح الدستوري في عام ١٩٩٤.

أنشطة الدعم

١٠٣ - بغية تيسير الحصول على المعلومات والخبرات المتاحة حالياً. وتعزيز الجهود التي تستهدف بناء القدرات لدى مختلف الجهات الفاعلة، يقوم المعهد بتنفيذ عدد من الخدمات وأنشطة الدعم الرامية إلى تعزيز عملية بناء القدرات.

تنظيم حلقات عمل تتناول مواضيع معينة ذات أولوية في مجال إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الوطني

١٠٤ - عقدت سلسلة من حلقات العمل تناولت مواضيع معينة ذات أولوية بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية مثل تبادل المعلومات (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)؛ وزيادة الوعي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) وسن التشريعات (حزيران/يونيه ١٩٩٩) واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) وتحليل المواد الكيميائية ورصدها (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). ومن المعتمد تنظيم حلقات عمل بشأن تعبئة الموارد المالية المنسق وتعزيز التنسيق في أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

باء - برنامج تغير المناخ

استعراض عام

١٠٥ - أنشأ المعهد في ١٩٩٣، بالاشتراك مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، برنامجاً تدريبياً رائداً يتعلق بتغير المناخ باسم 'برنامج التدريب في مجال تغير المناخ'، أعقبه برنامج آخر استغرق ثلاث سنوات كاملة تناول المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وعقب اكتمال البرنامج وتقييمه بنجاح، أجرى المعهد في عام ٢٠٠١ عملية إعادة تنظيم جذرية في

الانتشار، وضعف الموارد البشرية بما في ذلك افتقارها إلى الخبرة، وتدني مستويات البنى الأساسية، وجوانب القصور المؤسسية، من قدرات هذه البلدان. وبالرغم من الدعم المقدم لمساعدة هذه البلدان في إنشاء هياكل اتصالها الوطنية، إلا أن الظروف المذكورة ازدادت سوءاً، ومن المؤكد أنها ستستمر في التأثير على مدى قدرة هذه البلدان للدخول في مفاوضات حكومية دولية، والتفاوض بفعالية أثناء اللقاءات الدولية. وتزداد جوانب قصور القدرات حدة من جراء شيوع تنقلات الموظفين الفنيين بوتيرة سريعة في كثير من البلدان النامية. ويسهم ذلك، بالاقتران مع عدم قدرة هذه البلدان على إرسال وفود كبيرة ومتخصصة، في إيجاد فجوة في القدرات تسهم في زيادة الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في الاندماج بشكل كامل في العملية المتعددة الأطراف. ويهدف المشروع الجديد للبرنامج المتعلق بتغير المناخ، إلى تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية للبلدان النامية، فيما يتعلق بفعالية التفاوض، وتحليل السياسات، والتنسيق في مجال تغير المناخ. ويسعى البرنامج أيضاً إلى جعل النهج المستدام لبناء القدرات جزءاً مؤسسياً في النظام من خلال تعزيز قدرة المراكز المحلية في البلدان المعنية.

١٠٩ - وتشمل أولى مجموعات التدريب المستهدفة ثلاثة مراكز إقليمية، اثنان في أفريقيا (داكار وكيب تاون) وواحد في آسيا (كولومبو)، تقوم بدورها بالوصول إلى المنسقين الوطنيين المستهدفين للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومفاوضي شؤون المناخ في المستويات الإدارية العليا، ومنسقي المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وغيرهم من الأطراف الناشطة التابعة للحكومات المعنية والمجموعات المعنية بالأمر في المناطق المستهدفة. وتشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع، بناء القدرات المؤسسية؛ وبرنامجاً لتدريب المدربين؛ وتطوير برنامج التدريب وقيام المراكز الإقليمية بممارسة أنشطة التدريب لأول مرة؛ ومرحلة

المتزايد على أنشطة بناء القدرات - بالمعنى الأوسع للتعبير - يشكل مكوناً أساسياً من مكونات النجاح في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في البلدان النامية.

بناء قدرات أقل البلدان نمواً على معالجة مسائل تغير المناخ

١٠٧ - جرى أيضاً في سياق أحدث المباحثات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ، إبرام اتفاق آخر لتقديم المساعدة العاجلة إلى أقل البلدان نمواً. وأعد برنامج المعهد المتعلق بتغير المناخ مشروعاً يتولى مرفق البيئة العالمية تمويله من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم بناء القدرات البشرية والمؤسسية لمنسقي المسائل المتعلقة بتغير المناخ في ٤٦ من أقل البلدان نمواً. ويهدف هذا المشروع إلى توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب منسقي الاتفاقية من أقل البلدان نمواً بدون استثناء، بهدف تحسين الاتصالات فيما بينهم، ومع سائر أنحاء العالم. وعُقدت حلقة عمل لاتفاقية تغير المناخ/مرفق البيئة العالمية، في باندوس بجزر المالديف، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، من أجل نشر المعارف المتعلقة بمنهجية تقييم الاحتياجات الذاتية في مجال بناء القدرات، وهو نوع جديد من مشاريع بناء القدرات الممولة من مرفق البيئة العالمية. وقدر أن يجري تخصيص المنح لشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنسقين من ٤١ بلداً من أقل البلدان نمواً، بحلول منتصف عام ٢٠٠٢.

تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية من أجل فعالية التفاوض وتحليل السياسات والتنسيق في مجال تغير المناخ

١٠٨ - واجه بعض البلدان النامية، على امتداد السنوات العشر الماضية، صعوبات في الاندماج الفعال في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. وحدت العوائق الهيكلية الواسعة

جيم - مركز التدريب الدولي للجهات الفاعلة المحلية: برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة

١١١ - يستهدف برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة، الذي يتخذ من ديفون-لي - بان بفرنسا، مقرا له، الاستجابة لشواغل الجهات الفاعلة اللامركزية وتوفير التدريب المهني بجميع جوانبه للأفراد المشاركين في الاضطلاع بالمسؤولية على الصعد المحلية.

توفير خدمات محددة

١١٢ - ويتاح عن طريق هذا البرنامج ما يلي:

- هيكل لتقديم خدمات التعاون اللامركزي
- حيز دولي لعقد الاجتماعات وتبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة المحلية، مثل السلطات المحلية وشبه العامة، والهيئات الخاصة العاملة في ميدان التنمية الاجتماعية (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات)، والجهات الفاعلة العالمية مثل وكالات الأمم المتحدة والشركات العالمية
- نظام فعال للتعاون اللامركزي متاح لجميع الجهات الفاعلة المحلية في ميدان التنمية الاجتماعية والبشرية المستدامة والتعاون الدولي.

١١٣ - وتتمثل أهداف البرنامج الذي يعمل بروح من التعاون اللامركزي فيما يلي:

- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية على القيام على الصعيد المحلي بتنفيذ الالتزامات التي تتعهد بها حكوماتها أو مجتمعاتها الإقليمية؛
- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية في إسماع صوتها على الساحة الدولية والمساهمة بصورة حيوية وإيجابية في إيجاد العولمة المحكومة بالضوابط

نموذجية لإعداد برنامج تفاعلي للتعليم من بُعد، بغية دعم قدرات المفاوضين ومحليي السياسات في البلدان المعنية. وفي الوقت الحاضر يقوم المانحون المتوقعون، وبخاصة الإدارة العامة المعنية بإعداد اتفاقية البيئة وتنفيذها، باستعراض هذا المشروع الذي ينتظر أن يجري تنفيذه في بداية عام ٢٠٠٣.

بناء القدرات المؤسسية لتيسير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بلدان المجموعة المركزية ١١

١١٠ - بالتعاون الوثيق مع منسقي اتفاقية تغير المناخ في المجموعة المركزية ١١، وهي بلدان وسط أوروبا التي اتفقت على أهداف محددة تتعلق بخفض تأثير غازات الاحتباس الحراري، أعد المعهد برنامج دعم من أجل تنفيذ التزامات هذه البلدان بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وسيمكّن المشروع المقترح لبناء القدرات والمؤسسات هذه البلدان من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، من خلال تطوير قدراتها على إنشاء أنظمة وطنية لحصر كميات غازات الاحتباس الحراري، والاضطلاع بأعباء هذه الأنظمة، بطريقة تمثل للمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية. وسيقوم المشروع المقترح على وجه التحديد، بتوفير التسهيلات والدعم لأطراف المجموعة المركزية ١١ فيما يتعلق بالتخطيط لإنشاء أنظمة وطنية للحصر. وفي الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف، المعقود في مراكش، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، جرى استعراض لمشروع برنامج الدعم ومناقشته مع ١١ من منسقي الاتفاقية الذين حضروا المؤتمر. ويشمل تصور المشروع أيضا ١١ مرفقا تتولى تحديد الاحتياجات والأولويات الخاصة على المستوى القطري، فضلا عن التفاصيل العملية لأنماط التنفيذ على المستوى الوطني. ويمثل جمع الأموال لهذا المشروع لبناء القدرات، إحدى أولويات برنامج المعهد المتعلق بتغير المناخ حتى يتسنى بدء تنفيذه في أوائل عام ٢٠٠٣.

اللامركزي والتنمية المستدامة. ومما لا ريب فيه أن الاجتماعات التي تضم العديد من الجهات الفاعلة تؤدي إلى الإلمام بمدى تنوع وجهات النظر وتيسير الاطلاع على النهج الأخرى بروح من التعاون اللامركزي. ويمكن أن تفضي مشاركة متحدثين ذوي وجهات نظر مختلفة إلى توسيع مجال الرؤية وزيادة النقاشات القيمة.

١١٦ - وكشفت هذه الحلقات الدراسية الأولية أن الجهات الفاعلة المحلية بحاجة شديدة إلى إنشاء مرفق دائم مفتوح للجميع، يمكن فيه الحصول على الخدمات الاستشارية، ولقاء الناس والمشاركة في حركة حيوية باتجاه تحقيق تنمية محلية ودولية في بيئة غير بيروقراطية.

العمل في الميدان

١١٧ - ساهم برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة على الصعيد الميداني في عدد من تجارب التعاون اللامركزي وهي:

- مساعدة البلديات والجهات الفاعلة المحلية في شمال لبنان على وضع خطة عمل للإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وقد وضع هذا المشروع في إطار مبادرة شعبة التأهيل والاستدامة الاجتماعية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مساعدة وزير الزراعة والموارد المائية والبيئة، ووزير الداخلية في تونس على وضع استراتيجية تدريب خاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١. وبدأ تنفيذ مشروع تدريب تجريبي مع بلدية ومنطقة المنستير يتمثل في صياغة جدول أعمالهما المحلي للقرن ٢١ باتباع نهج قائم على المشاركة.

- تقديم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة إلى بلديتين في كوسوفو، في

- مساعدة الجهات الفاعلة المحلية في الإفادة من الخبرات والوسائل المتوفرة والهيئات المالية والشراكات الدولية

- تزويد الجهات الفاعلة المحلية بالخبرات المتاحة لدى النظام الدولي والجماعات المحلية وقطاع الرباطات والقطاع الخاص

- خلق الظروف اللازمة لإجراء نقاش يتخطى الحدود الوطنية بين الجهات الفاعلة المحلية والمؤسسات الدولية.

حلقات العمل والحلقات الدراسية

١١٤ - في عام ٢٠٠٠، وبفضل الدعم المالي الذي قدمته بلدية ديفون في مقاطعة آين، بفرنسا؛ وإقليم ألب الرون وكانتون جنيف، بسويسرا، نُظمت في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي الأقاليمي الثاني خمس حلقات دراسية لاختبار مفهوم برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة، تناولت ما يلي:

- السياحة والتنمية المستدامة
- التعاون اللامركزي في مجال التنمية المستدامة من حيث صلتها بمنظومة الأمم المتحدة
- الخدمات التي تسديها الإنترنت والتعاون اللامركزي (حالتا مالي وموريتانيا)
- عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الشراكات بين المناطق/المجموعات الإقليمية الأوروبية والأمم المتحدة في إطار الإعمار المستدام للمناطق الخارجة من الأزمات (البلقان بصفة عامة وكوسوفو بصفة محددة).

١١٥ - وقد سبق لنحو ٤٠٠ مشارك أن أفادوا من الحلقات الدراسية، وأعربوا عن رضاهم عن صيغة برنامج التعاون

المنتديات في المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الثنائية والرابطات الدولية والسلطات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية والأوساط التجارية الدولية.

١٢٠ - وأفضت حلقات العمل التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى وضع توصيات وخطط عمل ملموسة لسد الثغرات وتفادي التداخل واستغلال مواطن التكامل في الدعم المتوافر للجهات الفاعلة المحلية.

١٢١ - وفي الوقت نفسه، تضمنت الأهداف المعلنة، بالصيغة التي عُرضت بها رسمياً في جوهانسبرغ، جمع عدد من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة جنباً إلى جنب (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الصحة العالمية)، والهيئات الحكومية الدولية (الاتحاد الأوروبي) ورابطات المدن (العالمية والإقليمية على السواء) والمنظمات غير الحكومية (الشبكة العالمية للقرى البيئية، ومؤسسة دي فينير)، والقطاع الخاص (مؤسسة فيفيندي للبيئة)، بغية وضع برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب. ويقوم البرنامج المصمم من أجل مساعدة السلطات المحلية على بلوغ التحضر المستدام إلى مبادرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١٢٢ - وتستهدف مبادرة الشراكة (من النوع الثاني) بين القطاعين العام والخاص المتعلقة ببناء القدرات والتدريب في مجال التحضر المستدام تنفيذ المشاريع المحددة التالية ابتداء من عام ٢٠٠٢:

- إنشاء مراكز إقليمية للتدريب في كوريتيبا بالبرازيل؛ وديران بجنوب أفريقيا؛ وشانغهاي بالصين؛

إطار مشروع تجريبي للحكم المحلي لإعانتها على وضع نظامها الإداري الخاص من أجل تحسين أساليب الحكومة المحلية، وتقديم المساعدة إلى نظام معلومات التنمية التابع للبلديات بالتعاون مع بلديتين من سويسرا وفرنسا.

المساهمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١١٨ - وافق المعهد وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والاتحاد العالمي للمدن المتحدة، بالنيابة عن الرابطة العالمية للمدن والتنسيق بين السلطات المحلية، على تنظيم مجموعة من المنتديات الإقليمية للتحضر المستدام، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية (شبكة القرية البيئية العالمية) والقطاع الخاص (مؤسسة فيفيندي للبيئة). والغرض من هذه المنتديات تبيان أولويات السلطات المحلية وشركائها في مجال بناء قدراتهم على التنمية المستدامة ومراجعة الدعم الخارجي المتوافر في مختلف السياقات المواضيعية والجغرافية.

١١٩ - ونُظمت المنتديات الإقليمية في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتموز/يوليه ٢٠٠٢ في أفريقيا (ديران، بجنوب أفريقيا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) وأمريكا الجنوبية (كوريتيبا، البرازيل، نيسان/أبريل ٢٠٠٢) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (شانغهاي، بالصين، حزيران/يونيه ٢٠٠٢) وأوروبا (ليون، تموز/يوليه ٢٠٠٢). وركز كل منتدى منها على مسائل تتعلق بخدمات عامة محددة مثل المياه والصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والطاقة والنقل، وتحسين مستوى المأوى وأحياء الفقراء، والصحة العامة، وإدخال نظام المعلوماتية إلى البلديات. وشاركت فيها أساساً السلطات المحلية وشركاؤها في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، إلى جانب البرامج الخارجية التي تتعاون معها. وتمثل مصدر برامج الدعم لهذه

عام ١٩٨٦، واستطاع المعهد أن يقيم شبكة قوية ومستقرة من الشراكات مع الخبراء والمؤسسات المتخصصة في جميع أنحاء العالم. ومن بين المؤسسات الشريكة وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التقنية، والجامعات، والشركات الهندسية وشركات الأعمال.

١٢٥ - وشارك المعهد خلال السنتين الماضيتين في عدد متزايد من أنشطة التدريب وبناء القدرات ذات الصلة، وأتيحت له الفرصة لإعادة هيكلة برامجه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن أربع مجموعات رئيسية وهي:

- التدريب المعد حسب الطلب ويشمل عرض عملي وتدريب متقدم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التدريب على الجوانب التقنية والقانونية لشبكة الإنترنت
- برنامج تدريبي معتمد

الإدارة الرشيدة الإلكترونية وتشمل

- التطبيقات على الإدارة الرشيدة المحلية والحضرية والوطنية والعالمية في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وشؤون البيئة، والمالية؛
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل مجتمع المعلومات

دعم الصكوك الدولية والاتفاقات الأخرى وتشمل

- إعداد البلدان للتفاوض على الصكوك القانونية الدولية
- تحسين الروابط وعلاقات العمل مع أمانات اتفاقيات الأمم المتحدة

وكوالالمبور؛ وليون بفرنسا؛ بالتعاون مع السلطات المحلية ولأجلها، وذلك في ميدان البيئة (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والنقل العام)

- توفير حاسوب لخدمة الشبكة لتمكين السلطات المحلية من الحصول على الخدمات التقنية المحلية ذات الصلة بالبيئة (المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والنقل العام)

- التدريب على تطبيق الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالبيئة على الصعيد المحلي، بالصيغة التي طُورت فيها حتى الآن في برنامج التعاون اللامركزي والتنمية المستدامة في ديفون - لي - بان بفرنسا

- توطيد الحكم المحلي لتحديث الإدارة المحلية، والشفافية المحلية، والنهج التشاركية
- تدريب السلطات المحلية في مجال الإيدز لكي تشارك في مكافحته على الصعيد المحلي

- التعاون اللامركزي وجدول الأعمال المحلي للقرن ٢١

- تدويل الحق في الحصول على الخدمات المحلية
- مشاركة المعهد في الجامعة الدولية للتنمية المستدامة.

١٢٣ - وسيبدأ في مطلع عام ٢٠٠٣ تنفيذ الأنشطة الواردة أعلاه التي تغطي تكاليفها هيئات مختلفة (وكالات وأجهزة الأمم المتحدة، والحكومات، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة).

دال - برامج التدريب في مجال المعلومات والاتصالات

١٢٤ - يعمل المعهد في مشاريع لبناء القدرات وبرامج للتدريب في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ

برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل برنامج توقعات البيئة العالمية الثالث في القارات الخمس.

١٢٩ - ويتم بانتظام إجراء دورات التوعية بالسياسات في تكنولوجيا المعلومات حول مواضيع متصلة بمسائل السياسات والأمن للدبلوماسيين في البعثات الدائمة في الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي ونيويورك وفيينا.

١٣٠ - وتم أيضا تنظيم دورات دراسية متخصصة لفئات عديدة من بينها الصحفيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق المشروع السريع الأثر التابع للأمم المتحدة، والحامون وصانعو القرارات في أفريقيا الفرنكفونية حول مسائل مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلاقات بين الشمال والجنوب؛ وتضييق الفجوة الرقمية؛ وأسماء المواقع والإدارة العالمية لشبكة الإنترنت؛ ونظم المعلومات ومسائل الأمن؛ ومسائل السياسات العالمية؛ والقانون الدولي؛ والفضاء الإلكتروني؛ والتجارة الإلكترونية.

١٣١ - واستُحدثت مواد تدريبية محددة مثل الإصدار الثاني للقرص المدمج المعنون شبكة الإنترنت في الجنوب، وذلك بصورة مشتركة بين اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي والوكالة الدولية للفرانكفونية ووزارة الشؤون الخارجية في فرنسا. وشبكة الإنترنت في الجنوب عبارة عن مكتبة إلكترونية حقيقية تتضمن نصوصا علمية وقانونية وافرة وكثيرا من البرمجيات المجانية. وتم أيضا تطوير مواد تدريبية محددة مع مختلف الأنشطة التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإدارة الرشيدة الإلكترونية

١٣٢ - يواصل المعهد ضمن ولايته، تعزيز فعالية الأمم المتحدة ودورها الأعضاء. وفي سياق تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصل العمل خلال السنتين

• مساعدة البلدان في تقديم تقاريرها إلى مؤتمر الدول الأطراف

التعلم الإلكتروني ويشمل

• الاستعانة ببرنامج التعلم الإلكتروني التابع للمعهد في التدريب من بُعد

• إجراء أبحاث لتكييف أصول التعليم في النطاق التدريبي مع هذه الوسائط الجديدة.

التدريب المعد حسب الطلب

١٢٦ - أجرى المعهد مجموعة كبيرة من الأنشطة التدريبية المعدة حسب الطلب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دورات تقنية مهنية تتراوح بين الدورات الدراسية الأساسية والدورات الدراسية المتقدمة، فضلا عن الدورات الدراسية التي تنصب على السياسات ذات الصلة، وعلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية، والمسائل القانونية، ومعظمها في أفريقيا.

١٢٧ - ويتم تنظيم دورات لتطوير المهارات التقنية الأساسية، بما في ذلك استحداث نظم تشغيل الحواسيب الشخصية، واستخدام أدوات أتمتة المكاتب، والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، وتصميم المواقع، لموظفي الخدمة المدنية في الدول الأعضاء وللوفود في البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وفيينا. وتجري الأنشطة بالتعاون مع أجهزة ووكالات أخرى للأمم المتحدة، ومع شركاء حكوميين وشركاء من القطاع الخاص.

١٢٨ - ويتم إجراء دورات تدريبية تقنية متقدمة في إدارة قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد وتطوير المواقع على شبكة الإنترنت للمهندسين والتقنيين في البلدان النامية. وتم إعداد هذه الدورات مع مرصد الصحراء الكبرى والساحل من أجل القارة الأفريقية، ومع

المتحدة للبيئة، إلى وضع إطار ملائم لأصحاب الشأن العاملين في مجال البيئة (الوكالات الحكومية، والإداريين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص) في البلدان الأفريقية والمناطق دون الإقليمية. ويسهم هذا الإطار في توفير المساعدة من أجل تنفيذ نظم اعتماد وتعميم وتسخير المعلومات البيئية ذات الصلة، بهدف تعزيز النهج القائم على الشراكة على صعيد صنع القرار وعلى الصعيد التشغيلي. وكانت السنتان الماضيتان مفيدتين لوضع اللامسات الأخيرة على المرحلة الراهنة على الصعيد الوطني في ستة بلدان (أوغندا، وبنن، وتونس، والسنغال، ومالي، والمغرب) وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع منطقتين (اتحاد المغرب العربي واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل). ويجري إعداد المرحلة الثانية لجميع البلدان الأفريقية لكي تبدأ في عام ٢٠٠٣.

١٣٦ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على الصعيد المحلي: صمم مركز التدريب الدولي للسلطات المحلية وطور مفهوما مزدوجا يتصدى للمسائل المتعلقة بالتحضر وتحديث الإدارة المحلية والحوار الاجتماعي بين السلطات المحلية والمجتمع المدني. وبعد الاضطلاع بمشروعين في لبنان والسنغال في عام ٢٠٠٠، تم الاضطلاع بمشروع رئيسي واحد في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في كوسوفو بهدف 'أ' زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة لموظفي البلديات لأغراض التخطيط الإداري واتخاذ القرارات؛ 'ب' تسهيل عملية المشاركة في الإطار الجديد للامركزية.

تقديم الدعم للصكوك الدولية والاتفاقات الأخرى

١٣٧ - يقدم المعهد من خلال عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامجه البيئية أحدث المعلومات والأفكار إلى البلدان حول الاستراتيجيات والمسائل المتصلة بتطوير

الماضيتين من أجل تحسين الإدارة الرشيدة على مختلف المستويات من خلال بناء القدرات والتدريب.

١٣٣ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على المستوى المتعدد الأطراف: يوظف المشروع المعنون "شبكة الإنترنت من أجل برنامج التنمية المستدامة" في الوقت الراهن لتحقيق الإدارة الرشيدة باستخدام شبكة الإنترنت وكفالة مواءمة الإطار القانوني من خلال مشروع القانون والفضاء الإلكتروني الذي ترعاه المنظمة الدولية للفرانكفونية. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف جامعة تكنولوجيا المعلومات الجديدة والدبلوماسية، المشتركة بين شركة إنتل والمعهد إلى إطلاع المشاركين (كبار الدبلوماسيين) على المسائل المتصلة بالإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى المتعدد الأطراف. وتهدف المبادرتان إلى توفير تفهم للمبادئ التوجيهية لرسم السياسات الدولية وتسهيل مناقشتها.

١٣٤ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية على الصعيد الوطني: ساعدت "شبكة الإنترنت من أجل برنامج التنمية المستدامة" غابون على الدخول في مجتمع المعلومات من خلال توفير مجموعات من المعلومات المحددة الهدف التي تقوم على الفهم الشامل للمسائل ذات الصلة، ومن خلال التركيز بصفة خاصة على الجوانب التقنية (الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية لعلوم الحواسيب)، والمسائل القانونية (الملكية الفكرية، والتجارة الإلكترونية، والمحتوى غير القانوني والضار، والإعلام، والترميز) والمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

١٣٥ - الإدارة الرشيدة الإلكترونية البيئية: يسعى نظام معلومات المتابعة البيئية على الإنترنت الذي تم تطويره على نحو مشترك مع مرصد الصحراء الكبرى والساحل، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم

المتعلقة بتغير المناخ، من خلال وضع نظم لتبادل المعلومات والمواقع على الإنترنت.

١٤١ - ومنذ عام ١٩٩٣، وفي إطار الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١، شرع المعهد بالتعاون مع شركائه في عقد سلسلة من مؤتمرات نظم المعلومات الجغرافية في أفريقيا، حيث يتبادل العاملون في هذا المجال من جميع أنحاء العالم خبرتهم وآراءهم حول استخدام المعلومات الفضائية الجغرافية من أجل التنمية المستدامة. وكان المعهد شريكا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونظام الإدارة التعاونية للمعلومات البيئية في أفريقيا، من أجل تنظيم المؤتمر الخامس لنظم المعلومات الجغرافية لأفريقيا، الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وحضره أكثر من ٥٠٠ مشارك. وسوف يكون المعهد شريكا في المؤتمر السادس الذي سيعقد في داكار بالسنگال في عام ٢٠٠٣ في الذكرى العاشرة لتنظيم مؤتمر نظم المعلومات الجغرافية لأفريقيا.

التعلم الإلكتروني

١٤٢ - من أجل تحسين فعالية التعلم الإلكتروني والاتصال بقاعدة عريضة من الجماهير، وتخفيض تكاليف التدريب لكل مشترك، يقوم المعهد بتطوير دورات دراسية تدريبية على شبكة الإنترنت في موقع خاص بالتعلم الإلكتروني. وتتمثل الأهداف الرئيسية المنشودة في تعزيز العلاقات القائمة مع مراكز التدريب الإقليمية، وتقديم دورات دراسية مشتركة مع شركاء في أفريقيا وفي أماكن أخرى، واستحداث أطر جديدة للشراكة مع البلدان. ويهدف المعهد أيضا إلى تطوير قدرات التعلم الإلكتروني في البلدان التي لا يزال فيها الوعي بتكنولوجيا المعلومات منخفضا من أجل ضمان سبيل وصولها إلى برامج المعهد التدريبية.

١٤٣ - وسوف تكون دورات التعلم الإلكتروني متوفرة بدءا من خريف عام ٢٠٠٢ حول موضوع الجوانب

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية.

١٣٨ - ويتناول برنامج التدريب في مجال تصريف الملوثات الكيميائية والنفايات الاتفاقيات والاتفاقات المتصلة بسجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها، والنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، وأضيفت إليه في الآونة الأخيرة اتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. ووضع البرنامج مواد إرشادية وتدريبية لتسهيل التبادل الفعال للمعلومات حول المواد الكيميائية التي تستخدمها جميع الوزارات ذات الصلة وأصحاب الشأن على الصعيد الوطني.

١٣٩ - ونفذ برنامج تغير المناخ، في سياق التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، مشروعاً موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية من أجل تعزيز الموارد البشرية والمؤسسية التابعة لمراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية في أقل البلدان نمواً. وحسّن هذا المشروع الذي استغرق سنة واحدة، الاتصال بشبكة الإنترنت العالمية، وزاد من القدرة على استخراج معلومات تتعلق بتغير المناخ من موقع أمانة الاتفاقية على الإنترنت. وتم إعداد كتيب تدريبي لتلخيص المعلومات التقنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد تغير المناخ المتاحة على الشبكة من جميع وكالات الأمم المتحدة أدرج فيه ما يزيد على ١٥٠ موقعا.

١٤٠ - وفي سياق المرحلة الثانية لأنشطة المعهد التي بدأت في عام ٢٠٠٣، يقدم نظام معلومات المتابعة البيئية على الإنترنت روابط بين مراكز التنسيق الوطنية ودون الإقليمية للجنة التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

هاء - البرنامج التدريبي في الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفيت نام

عرض عام

١٤٥- برزت فكرة البرنامج التدريبي الذي يقدمه المعهد في الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية خلال اجتماع رفيع المستوى للخبراء (عقد في جنيف، في نيسان/أبريل ١٩٨٧). ومنذ ذلك الحين، اتخذت مبادرات للتدريب (من خلال حلقات دراسية وحلقات عمل قصيرة) ولبناء القدرات تهدف إلى تطوير وتعزيز مستويات مهارات الموظفين الحكوميين (وخاصة من وزارات المالية والعدل، والخارجية، ودوائر النيابة العامة، والمصارف المركزية، والجامعات) في الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية. وفي هذا الصدد، استفاد المعهد من ميزته النسبية المعروفة في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية الإقليمية لتوعية كبار الموظفين الحكوميين وتدريب الموظفين في المستويات الوسطى على مختلف جوانب إدارة الديون والإدارة المالية. وميّز هذه الفترة توحيد أنشطة التدريب الإقليمية في البلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية، وبدء التدريب في ١٦ من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ووضع برامج تدريب عن طريق الإنترنت باستعمال تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

١٤٦- أجرى خلال الفترة التي شملها التقرير ١٤ حلقة عمل إقليمية استفاد منها ٤٠١ موظفا حكوميا من بلدان شرق أفريقيا وغربها وجنوبها (سواء ناطقة بالانكليزية أو بالفرنسية). وبالإضافة إلى ذلك، تم ضمن كل حلقة عمل تجميع وتوزيع مواد تدريبية، كما نشرت ووزعت سلسلة من الوثائق ومجموعة من المواد بشأن أفضل الممارسات. وشملت مواضيع حلقة العمل ما يلي:

القانونية للديون والإدارة المالية والمفاوضات وموضوع تطبيق القانون البيئي.

المساهمة في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٤٤- طلب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بوصفه الوكالة الرائدة المسؤولة عن التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، إلى المعهد أن يقدم إلى أقل البلدان نموا أحدث المعارف والأفكار حول الاستراتيجيات والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يدعم هذه البلدان في الجهود التي تبذلها للتحضير لمؤتمر القمة. والهدف من هذه المبادرة هو تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على الإفصاح عن احتياجاتها من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تخفيف حدة الفقر، ودعم الإدارة الرشيدة، وحماية حقوق الإنسان، وفي تعزيز الابتكرات والمشاريع، بوصفها جزءا من عملية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة. ويمكن المشروع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه البلدان والحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال من تقييم القيمة المضافة التي يمكن أن يشكلها إسهامهم في مؤتمر القمة تقييما كاملا. ويسعى المشروع أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان على التفاوض على نحو أفضل لحماية مصالحها أثناء أعمال المؤتمر وعرض اقتراحاتها ذات الصلة. ويسعى المشروع في نهاية المطاف إلى تمكين البلدان المعنية من اقتراح برامج المتابعة الملائمة، وتقديم عرض واضح لخطة العمل واستراتيجيتها الملائمة من أجل إدراجها في توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

- معهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية (هراري)
- معهد غرب أفريقيا لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية (لاغوس)
- معهد بول ديت (ياوندي) لأفريقيا الوسطى والغربية الناطقة بالفرنسية
- التفاوض بشأن بنود محددة في اتفاقات القروض وصياغتها
- الإدارة الفعالة للديون الحكومية
- التحكيم وحل المنازعات
- تقنيات واستراتيجيات التفاوض بشأن المعاملات المالية

فييت نام

١٤٨ - قام المعهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإجراء تقييم للاحتياجات في فييت نام، قام بعدها بتنظيم حلقة عمل وطنية لحكومة فييت نام استفاد منها ٢٦ موظفا حكوميا. وكانت النتائج إيجابية للغاية كما وضح من استمارات استطلاع آراء المشاركين. ومن المقرر تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية مستقبلا وتوزيع مواد التدريب في الأشهر والسنوات القادمة. ونظمت حلقتا عمل في هانوي حتى الآن. كما وفق المعهد بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هانوي في إبرام اتفاق لمشروع تدريبي بشأن تنمية أسواق رؤوس الأموال وتنظيمها يفيد منه الموظفون الحكوميون في فييت نام.

واو - العلاقات الاقتصادية الخارجية

١٤٩ - تستهدف برامج المعهد التدريبية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية المتاحة في الوقت الحاضر في المؤسسات العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك في ميادين الإدارة المالية والتجارة والاستثمار. وترمي هذه البرامج التدريبية إلى تكملة المعارف التقنية والنظرية، وتعزيز المهارات الإدارية والتفاوضية التي تكفل كفاءة الإدارة العامة، وإتاحة محفل للمناقشات وتبادل المعلومات وخبرات التعلم القائمة على النهج التفاعلية. وتوضع هذه البرامج وتنفذ حسب الطلب، ويجري ذلك في أغلب الأحيان

- الإدارة المالية والتفاوض ومؤسسات بريتون وودز
- الجوانب القانونية للتفاوض وإعادة التفاوض بشأن الديون
- الجوانب القانونية لإدارة الديون الحكومية
- إدارة الديون والميزنة الوطنية
- الجوانب القانونية لإدارة الديون والإدارة المالية (توعية كبار الموظفين الحكوميين)
- التفاوض بشأن اتفاقات القرض وصياغتها
- ١٤٧ - وميَّز هذه الفترة توسيع البرنامج ليشمل ١٦ من البلدان الناطقة بالفرنسية، وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع وتوحيد تعاون المعهد مع معاهد التدريب الإقليمية في كافة مناطق أفريقيا. وعقدت جميع حلقات العمل التي أجراها المعهد بمساهمات من شركائه على أساس التقاسم الدقيق للتكاليف ومراعاة الميزة النسبية في تدريب الشركاء المعنيين. وشملت معاهد التدريب الإقليمية الأفريقية الشريكة ما يلي:
- معهد الإدارة لشرق أفريقيا وجنوبها (أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة)
- معهد القانون الدولي - المركز الأفريقي للخبرة القانونية الرفيعة (كمبالا)

وجه الخصوص في طاجيكستان فيما يتعلق بالبناء المؤسسي المرتبط بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

١٥٣ - وقد بدأ العمل ببرنامج خاص لتقديم المساعدة إلى طاجيكستان في أعقاب التوقيع على اتفاق في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بين حكومة طاجيكستان والمانيين والمعهد. واستهدف البرنامج تعزيز القدرات المؤسسية لطاجيكستان من أجل مساعدة حكومتها على الانضمام بنجاح إلى منظمة التجارة العالمية، والقيام في الأجل الأطول بتطبيق اتفاقات المنظمة. واستهدف البرنامج كفالة تطوير المجالات التالية: القدرة الوطنية على تحقيق فهم أفضل لنظام التجارة المتعدد الأطراف؛ والقدرة الوطنية على تحديد المتطلبات التدريبية؛ وزيادة مهارات كبار المسؤولين المعنيين بصياغة السياسات؛ وشحن المهارات التفاوضية لكبار الموظفين. ويجري في إطار البرنامج تقديم تدريب داخل طاجيكستان وخارجها لاختصاصيين في قطاعات محددة تتصل بمجالات مسؤولياتهم.

١٥٤ - وبالرغم من أن البرنامج كان مطبقاً في الواقع، إلا أن افتتاحه الرسمي في دوشانبيه لم يتم إلا في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وفي حضور جوزيف ديس، وزير خارجية سويسرا، وخاكيم سالييف، وزير الاقتصاد والتجارة في طاجيكستان، وماركيل أ. بويسار المدير التنفيذي لليونيتار.

١٥٥ - ونظم كل من المعهد ومنظمة التجارة العالمية حلقة العمل الأولى في نطاق البرنامج، ونفذت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في دوشانبيه. وحضر هذه الحلقة الدراسية التي انصبت على موضوع انضمام طاجيكستان إلى منظمة التجارة العالمية ٢٤ مشاركاً. وأعقبها حلقة عمل أخرى عقدت في دوشانبيه أيضاً في أيار/مايو، بشأن الاتفاق المتعلق بالزراعة حضرها لجنة مشتركة بين الوزارات. وأجريت كذلك زيارة دراسية إلى تالين كمتابعة لحلقة العمل الثانية.

بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية من حملة منظمات أخرى. وهي تستهدف بشكل خاص موظفي المستويات العليا والوسطى في القطاع العام العاملين في مجال إدارة الديون الخارجية والتفاوض على اتفاقات القروض والاتفاقات التجارية.

١٥٠ - ويجري في نطاق برامج العلاقات الاقتصادية الخارجية تطبيق نهج تدريبي عملي يقوم على الجمع بين النظرية والتجارب التطبيقية المستندة إلى خبرات الماضي، ويدعى في إطاره الممارسون الضالعون وأهل الرأي، وتستخدم الدراسات الفردية وتدرّيات المحاكاة التي تتيح للمشاركين فرصة مزاولة المهارات الضرورية. وجرى أيضاً وضع برامج تدريبية في إطار الدورات الدراسية التدريبية العرضية والقائمة بذاتها؛ إلا أنه، وفق ما يقتضي به نطاق الموضوع المعين وحسبما ينشأ من حالات، يجري أيضاً تصميم وإعداد سلسلة برنامجية من الدورات الدراسية التدريبية يجري فيها أعمال نهج متبصر يقوم على تصورات سليمة يهدف إلى بناء قدرة تقنية مستدامة في المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

برنامج المساعدة المقدمة إلى طاجيكستان المتعلق بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية

١٥١ - وسع المعهد في السنوات الماضية نطاق أنشطته استجابة إلى طلب متزايد للحصول على مساعدات أخرى في مجال بناء القدرات في مختلف الميادين ذات الصلة. ومن هذا المنظور، جرى تصميم البرنامج المتعلق بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٥٢ - وعلى مدار السنوات السابقة أبدى المعهد مشاركة نشطة في منطقة آسيا الوسطى، وتبدت هذه المشاركة على

١٥٦ - وجرى استقدام ثلاثة من أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات في طاجيكستان إلى جنيف لفترة ثلاثة أشهر (آذار/مارس - أيار/مايو ٢٠٠٢) للاطلاع مباشرة على طريق سير العمل في منظمة التجارة العالمية. وحضر هؤلاء المشاركون كمراقبين عددا من الاجتماعات التي عقدت في غضون هذه الفترة واكتسبوا قدرا هائلا من المعرفة خلال فترة الأشهر الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل الأعضاء الثلاثة أثناء وجودهم في جنيف، على دروس قدمها لهم المعهد لتعلم اللغة الانكليزية التقنية. وأتيح لهم أيضا حضور اجتماع إيفيان السابع الذي عقد في مونتيرو بسويسرا، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل، والانتظام في دورة تدريبية في نطاق موضوع الانضمام إلى المنظمة تتعلق بمسألة التعويضات التجارية، عقدت في معهد التجارة العالمية في برن بسويسرا.